

البورصة... درء المخاطر مقدم على جلب المكاسب

4 مصادر للسيولة... أرصدة العميل وتمويل البنوك والمارجن والأرباح

تقنين «النتج» أحد المعالجات لملف الضمانات اليومية

الرؤية هي استهداف سوق قليل الانكشافات والمخاطر

عن الحد المقرر فور إنتهاء الجلسة، عكس التداول عبر خاصية صافي الالتزام أو «النتج» الذي يتطلب الشراء والبيع خلال ذات الجلسة في حين لا يوجد ضمان لصعود السهم الذي يتم شراؤه صباحاً.

أيضاً «النتج» يسمح للعميل بشراء كامل الأسهم من دون رصيد، في حين الهامش يقدم بنسبة تصل إلى 50 % من القيمة السوقية للأوراق المالية المراد تمويلها، إضافة إلى أن بعض مقدمي الخدمة مسموح لهم زيادة في التحوط تحديد قائمة بالأوراق المالية المسموح بتداولها بالهامش، ويراعى في هذه الأسهم جوانب السيولة والسلامة المالية للشركات التي يتم اختيارها.

أيضاً ألا تتجاوز المبالغ المالية المستخدمة لتمويل التداول بالهامش لورقة مالية واحدة لكل العملاء نسبة 25%.

التداول بالهامش عملية تخضع لكثير من الضوابط والشروط والأحكام، ويقدم بشأنها تقرير إلى بنك الكويت المركزي كونها اتفاقية يحتسب عليها هامش فائدة فوق سعر الخصم، وتصنف كائتمان ممنوح للعملاء.

الجدير ذكره أن اتفاقية التداول بالهامش تتطلب ألا يكون العميل قد صدر عليه مخالفة من مجلس التأديب أو لجنة النظر في المخالفات خلال السنتين الماليتين السابقتين، والتأكد من خبرة العميل بما لا يقل عن سنة في تداول الأوراق المالية.

وبينت المصادر أن المصلحة العامة للمنظومة ككل في أن تبقى التعاملات آمنة وبمخاطر معقولة وضمن نطاقات التعريف الصحيح للخدمات المتاحة، لكن نسبياً التطبيق لخدمة النتج تحول إلى اعتبارها هامش تمويل وعلى المكشوف.

البدائل

بداية نوهت المصادر إلى أن السوق كان قبل الخدمة نشط ويشهد تداولات قياسية وكبيرة، والتي ارتفعت بعد الخدمة، لكن هل بعد إعادة تنظيمها ستأثر السيولة؟ بالطبع وفقاً للواقع هناك بدائل أخرى تواكب وتجاوبه وقف النتج الذي كان متاح لشرائح محددة لدى شركات الوساطة، حيث لم يكن بالمطلق للجميع.

ومن أهم وأبرز بدائل النتج لتوفير

السيولة ما يلي:

- 1 سيولة العميل الخاصة وهي أكثر درجات التعامل أماناً.
 - 2 سيولة متدفقة من تسهيلات وتمويلات المتاجرة في الأوراق المالية من القطاع المصرفي.
 - 3 سيولة متدفقة من مقدمي خدمة المارجن «التداول بالهامش».
 - 4 الأرباح النقدية السنوية والتي يعاد استثمار جزء كبير منها مرة أخرى في السوق.
- التداول بالهامش أكثر أماناً، حيث يخضع لمراجعة بشكل مستمر، ويتم إخطار العميل بانخفاض نسبة هامش الصيانة

اكتب حازم مصطفى:

بعد ممارسة استمرت أشهر يتم السماح فيها لعملاء بالشراء والبيع خلال الجلسة الواحدة وإتمام تسوية للعميل، فيما عرف بخدمة «النتج»، ومع الاتساع التدريجي للخدمة في ظل ما يشهده السوق من نشاط لافت، تم إعادة تعريف وتقنين خدمة النتج في قرار وصفته مصادر لـ «الاقتصادية» بأنه يأتي لدرء مخاطر إخفاقات محتملة، مؤكدة أن درء المخاطر مقدم على جلب المكاسب.

وأكدت المصادر أن تلك المعالجة تأتي ضمن نظرة شاملة تتعلق بملف ذو صلة أيضاً، وهو الضمانات التي كان يتم طلبها بشكل يومي من شركات الوساطة بعد التحول للوسيط المؤهل.

لكن هل تقنين «النتج» ووقف مفهوم اعتباره أداة تمويل تمكن العميل من الشراء من دون هامش نقدي أو رصيد أو التأكد من ملاءة العميل، سيؤثر على السوق وتداولاته؟

مصادر بينت بأن السوق لن يتأثر، بل على العكس سيظهر سيولة حقيقية وتداولات واقعية، مشيرة إلى أن سريان الخدمة بالشكل التي كانت عليه كان يرفع مستويات التداولات ويرفد شركات الوساطة والمقاصة والبورصة بهوامش ربحية نتيجة العمولات، لكن في ذات الوقت كانت تحفه المخاطر، وحدثت بعض الإخفاقات لعملاء خلال ذروة نشاط بعض الأسهم، وبالتالي المراد عدم التوسع في رقعة هذه المخاطر.

اليوم التداولات مقابلها أرصدة

كلما كانت التداولات حقيقية بنسبة 100 % كان أجدى لجميع الأطراف ... لكن يجب تسريع تنوع الأدوات وابتكار أدوات تواكب التطورات والمرحلة المقبلة، خصوصاً التي تمنح المستثمرين مرونة في توسيع تداولاتهم، والأسواق المالية المتقدمة عامرة بمختلف الأدوات.

إحياء خدمة التداول بالهامش

ضمن المنافسة التي يشهدها قطاع الوساطة، وبعد وقف التعامل عبر «النتج» بالشراء والبيع خلال الجلسة الواحدة من دون رصيد تمويلي قائم، ستعيد شركات الوساطة إحياء خدمة المارجن لتلبية متطلبات بعض العملاء المحترفين. توفير التمويل عبر المارجن سيكون عامل جذب كبير للعملاء، وسيظهر الفوارق والقوة المالية والقدرة على تقديم الخدمة بين الشركات.

لا قلق على سيولة السوق

أكدت مصادر على أنه لا يوجد أي قلق بشأن السيولة في ظل انفتاح القطاع المصرفي على التمويل، حيث تقدر قيمة التمويل المصرفي القائم حالياً للمتاجرة في الأسهم بنحو 4.162 مليار دينار كويتي.

المساهمون يدفعون غالياً... ثمن أخطاء مجالس الإدارات

مجالس تخفض رأس المال وتعود لسياسة المنح التي يدفعها السوق

هل المساهمون شاركوا في الإدارة والقرارات السلبية ليتحملوا ضريبة المعالجة؟

أسهل طريق لمعالجة الخسائر على حساب صغار المستثمرين... خفض رأس المال؟

لماذا تترك مجالس الإدارات التي أفلست الشركات بمواقعها ومناصبها؟



شركات اقتيدت للخسائر المتراكمة حتى وصلت العظم؟ ... ولماذا لم يتخلوا عن مناصبهم ومواقعهم طالما لم ينجحوا في وقف الخسائر أو معالجتها؟ رغم أن الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي إيجابي آخر ثلاث سنوات في مختلف الفرص بدليل الراجحون الكثر من الشركات، والتي تنامت أرباحها بأضعاف، كل عام أعلى مما سبقه.

6- كيف تقوم مجالس إدارات بشطب الأسهم عبر خفض رأس المال لإطفاء الخسائر، ثم تعود لسياسة توزيع المنح كأرباح للمساهمين، اعتماداً على أن السوق هو من يدفع ثمن هذه المنح والأرباح للمساهمين؟

7- أين أصول الشركة المدرة؟ وأين استثماراتها؟ وأين موجوداتها وأصولها؟ وكيف تتواصل الخسائر لسنوات متتالية حتى تصل لـ 75% دون معالجات جذرية طوال مسيرة الخسائر؟

8- لماذا لم يتم تغيير الجهاز التنفيذي أو مجلس الإدارة طوال مرحلة الخسائر والاستعانة بمجلس كفو وجهاز تنفيذي أكفأ، لانتشال الشركة من الخسائر ووقف النزيف وإعادتها للطريق الصحيح؟

9- هل عرضت الفرص أو القرارات الاستراتيجية المصيرية التي تسببت في خسارة الشركة على المساهمين كي يتم إشراكهم في معالجة الخسائر؟ إذا كان مجلس الإدارة يتخذ قراراته مع الجهاز التنفيذي ويمضون فيها، لماذا تأتي المعالجة على حساب صغار المستثمرين؟

10- ماذا بعد إطفاء الخسائر على حساب المساهمين وبأموالهم، باستخدام رأس المال؟ ... أين هي الخطة والرؤية التي يجب أن ترافق هكذا قرار حتى يوافق المساهمون على القرار في الجمعية العمومية؟

المتابع والمراقب للسوق خلال السنوات العشر الماضية يتلمس حجم ما دفعه الكثير من المساهمين، لا سيما شريحة "الصغار"، كثمن مقابل لأخطاء العديد من مجالس الإدارات التي قادت شركات للإفلاس أو الشطب أو الخسائر المتراكمة حتى وصلت "العظم".

ممارسات عديدة يتضرر منها المساهمون. ومن أبرز القرارات المجحفة في حق صغار المستثمرين والأقليات ما يلي:

1- استمرار تحقيق الخسائر والنزيف بشكل متواصل دون قدرة على وقف الخسائر أو تعويض ولو جزء منها لدورتين متتاليتين لمجلس الإدارة، أي 6 سنوات، فهل ينتظر من هكذا مجالس أي "خير" أو أداء أو عوائد؟

2- التساهل في معالجة الخسائر على حساب المستثمرين عبر شطب الخسائر وإطفائها بخفض رأس المال تحول إلى سلوك سهل، أي أن شركة خاسرة لنسبة 75% من رأس المال تقرر خفض رأس المال بمقدار الخسارة، بمعنى أن كل مساهم يملك 100 سهم يفقد 75 ويتبقى له 25 فقط، رغم أنه لم يشارك في أي قرارات سلبية ولم يساهم في سوء الإدارة التي أوصلت الشركة إلى ذلك المستوى.

3- كيف لذات مجلس الإدارة الذي قاد الشركة للخسارة وأوصلها لحافة الإفلاس أن يكون هو من يقوم بالمعالجة على حساب المساهمين، ومن ثم يطلب رأسمال جديد وزيادات مدفوعة نقداً، فهل فائد الشيء يعطيه؟ وكيف يتق صغار المساهمين بضخ أموال جديدة لمن تسبب في خسارة الشركة وإفلاسها؟

4- مجالس إدارات قادت شركات للخسائر على مدار سنوات، ولم توزع أية أرباح للمساهمين، وأسهمها خاملة وراكدة، ويتمسكون بالشركة وكأنها شركة ومملكة خاصة رغم أنها مساهمة عامة، وعندما يتم تكوين تحالف للتغيير يتمترسون بكل قوة في وجه التغيير ويقبلون المنافسة إلى "حرب" تتدخل فيها أطراف وتكتلات عائلية مساندة وآخر عمومية (...). تشهد على ذلك!

5- أين جهود مجالس الإدارات لعدة سنوات متتالية في

هل سيستمر ذات المجلس والجهاز التنفيذي؟

هل ستستمر مجالس الإدارات ذاتها التي قادت الشركات للخسائر مع الجهاز التنفيذي، أم سيكون هناك تغيير جذري؟ لأن من قاد كيان لخسارة 75% من رأس المال سيقوده للإفلاس إن استمر!

ما أسباب الخسائر؟

هل يمكن أن تبرر الشركات للمساهمين الأسباب الحقيقية للخسائر المتراكمة طوال سنوات حتى أكلت الاحتياطات وأتت على رأس المال؟

هل من مزيد من الضوابط... وشفافية أعمق ما قصة التخارجات من أصول بخصائر أو صفر أرباح

1 يجب إعلان أطراف الصفقة بشفافية... والمشتري تحديداً

2 ألغاز بيع إحدى الحصص أو لطرف ذو صلة يجب أن تتوقف نهائياً

3 بيع الأصل من دون خسارة... هل هي قاعدة دقيقة 100%؟

4 تجميد الملايين لسنوات في أصل... ثم بيعه بذات السعر هي خصائر!

5 أكلاف التمويل وضياع فرص ذات جدوى هي خصائر على الشركة

1
2
3
4
5

ثمة ملاحظات حول هذا الملف أبرزها التالي:

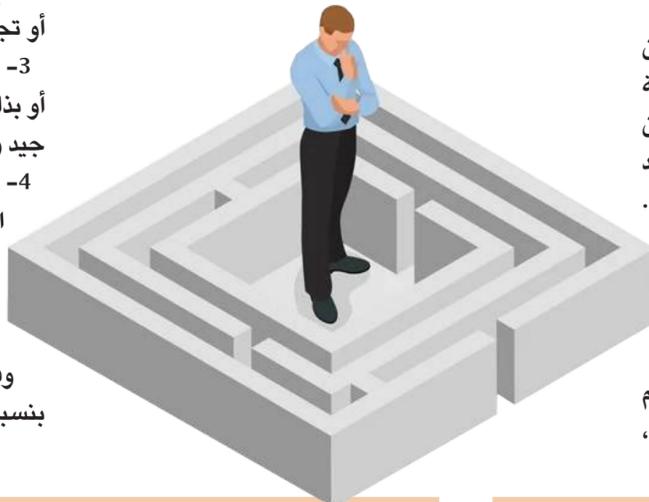
1- يجب إلزام أي جهة تقوم ببيع أصل بخصائر أو بصفر أرباح أن تكشف عن كافة الأطراف، وخصوصاً الطرف المشتري للأصل أو ذو الصلة، بحيث يكون نهج مستمر ودائم وليس في حالة دون أخرى.

2- ضرورة إعلان التقييمات السعرية والآراء التقييمية والتوصيات التي تم اتخاذها من مستشاري الصفقة، وكيف تم تحديد السعر، خصوصاً عندما تكون أصول تتسم بالطلب المرتفع كعقار سكني أو استثماري مدر أو تجاري عالي العوائد ومرتفع في نسب الإشغال.

3- هل التساهل في اتخاذ قرار البيع للأصل بخسارة أو بذات قيمة الأصل الأساسية تأكيد على أن الأصل غير جيد وأن قرار الشراء كان خاطئاً؟

4- بيع الأصل بذات السعر من دون خسارة هو في الحقيقة والواقع خسارة، حيث تم تجميد مبالغ مليونية في أصل من دون أي فائدة أو ربح للشركة، وربما يكون سعر أو قيمة الشراء ممول من بنوك بفائدة أو خدمة دين، وبالتالي البيع وفق مقولة من دون خسارة قد تكون غير دقيقة بنسبة 100%.

وكذلك مبررات الخسارة لأصل جيد. معلوم أن العقار في كل أنحاء العالم من الأصول الجيدة التي عليها طلب متفاوت، حسب نشاط كل قطاع، لكن بالمجمل العقار أصل "يمرض ولا يموت". الأهم في المعادلة أنه عندما تقرر شركة أن تقتنص أصل فهي حتماً اتخذت القرار بناءً على دراسة وتقييم ثم انتقت الفرصة، وبالتالي الأساس أن الأصل جيد لأنه هدف استثماري المقصود من تمكله تحقيق أرباح للشركة وليس العكس.



يقف المساهمون والمستثمرون، أمام بعض التخارجات من أصول أو استثمارات، حائرون وغير قادرين على تفسير ما يقرؤون، خصوصاً عندما تكون أمام صفقة تخارج من أصل عقاري وتكون النتيجة خصائر، أو لا أثر مالي مترتب على الصفقة «أي لا خسارة ولا ربح». وي ي

الملف خطير وجسيم ويحتاج تنظيم وحماية، لأن تمريره وتكراره قد يفتح الباب أمام "تهريب أصول الشركات" على نفس الوتيرة، عبر بيع الأصول الجيدة بسعر طفيف أو خسارة، والمبررات كثيرة.

الأصل في دخول أي شركة أو كيان في استثمار يكون المقصد والهدف السامي هو تحقيق عوائد إيجابية للمساهمين وأرباح إيجابية طوال فترة الاستثمار ومن ثم تنمية الاستثمار خلال فترة الملكية لتعظيم العوائد ومن ثم التخارج بربح قد يكون مضاعف أو بعائد جيد. أما أن تتخارج الكيانات بخصائر أو بصفر أرباح فهو ما يحتاج وقفة ومراجعة ودراسة، وأطر تواكب المستجدات، وضوابط معقدة ضامنة للحقوق، وتحديد مسؤوليات ومحاسبة.

على أقل تقدير يجب أن يتم الطلب من الشركات تقديم المبررات التي أدت إلى اتخاذ القرار للبيع بخسارة،

ملاحظات... تبحث عن إجابات

كيف تخسر الشركات في التخارجات؟ ولماذا يتم التفريط في أصول بخصائر أو من دون ربح في أسواق نشطة فيها طلب مرتفع؟ ولماذا لا يتم تطويرها وتحسينها لصناعة القيمة المضافة وتحقيق هامش ربح؟

كل ذلك يحدث في ظل التالي:

- 1- في ظل التخارجات الناجحة التي تحقق عوائد تصل إلى 30% و 40% لدى بعض الشركات.
- 2- وأمام التسويات التي تخرج منها الشركات المتعثرة أو المدينة للغير بربح كبير نتيجة شطب ديون.
- 3- وأمام استعادة الأسواق لزوجها وتحسن أسعار الأصول كثيراً.
- 4- وأمام وفرة السيولة الكبيرة والبحث عن فرص وأصول.
- 5- وأمام طفرة التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تسهل من التواصل مع آلاف المستثمرين أو تسويق الفرصة.
- 6- وفي ظل مجلس إدارة وأعضاء مستقلين وجهاز تنفيذي طويل.

هل من دور أعمق لمراقبي الحسابات؟

يعتبر مراقب الحسابات بوابة ومحطة مهمة وصمام أمان وحارس أمين على أموال وحقوق المساهمين، وقد رأى المستثمرون مؤخراً كيف عاقبت جهات رقابية مراقبي حسابات لأسباب تتعلق بتمرير أعمال أو عدم إبلاغ عن واقعة، فهل يكون له دور أوسع وأشمل وأعم وأعمق في هكذا ملفات، بحيث لا يكون ملف بيع الأصول، خصوصاً الخاسرة أو التي يتم بيعها بصفر أرباح، ممر سهل للشركات، من بوابة أن العمل التجاري والاستثماري يقوم على قاعدة الربح والخسائر؟ وبالرغم من أن الخسائر واردة نعم، لكن الهدف والأساس هو تنمية الأموال والأصول، والخسائر دائماً ما تأتي نتيجة قرارات غير حكيمة وغير مسؤولة، وكي لا تكون قاعدة التجارة ربح وخسارة مقولة مطلقة ومبرر لتبديد أموال الصغار.

«عربي» لا تزال في انتظار عموميات «الضمان»

الفترات المالية تتراكم... والضمان ستحتاج أكثر من عمومية

تشغيل المشروع ومن ثم طرح الاكتتاب العام، خصوصاً وأن حقوق المواطنين متأخرة حوالي 12 سنة، حيث فازت الشركة بالمزايدة في يوليو 2013. توقيع الصلح خرج بعد مشاورات ونقاشات، وعليه يجب فتح صفحة جديدة ومراعاة أموال المساهمين المجمدة، حيث أن آخر تداول لسهم عربي في البورصة كان في 2 إبريل 2025.

مرتبطة بتضمينها أحد أكبر استثمارات الشركة المتمثل في "الضمان الصحي". "شركة الضمان الصحي"، بحسب المصادر، ستحتاج أكثر من عمومية، وبالتالي طالما تم توقيع التسوية فمن الأجدى تسريع الإجراءات فيما يخص عموميات الضمان كي يتم إصدار بيانات عربي السنوية وعقد عموميتها واستكمال باقي الفترات المالية، وتحقيق انفراجة في

إعلان توقيع تسوية بين عربي القابضة وهيئة الاستثمار، تمثلت في عقد صلح وإنهاء للقضايا المتداولة، خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، لكن هناك سلسلة إجراءات مطلوب تسريعها، خصوصاً وأن العام المالي الحالي يتبقى فيه 5 أشهر، والسهم موقوف منذ الخميس 3 إبريل 2025، حيث لم يتم تقديم البيانات المالية السنوية، وتراكمت فترتين ماليين حالياً، وهذه الفترات جميعها

صندوق الأسرار:

9 أكد المصرف المحلي أيضاً أنه من المتوقع أن تنمو التكاليف على أساس سنوي بين 9% إلى 10%، وهو عند المستوى المستهدف الأساسي لنمو النفقات خلال العام الحالي.

رئيس مجلس إدارة مجموعة وافق على بيع أصل بعد مارتون من النقاش والإقناع انتهى بالتسليم بإيجابية واتباع رأي الجماعة.

10 هل أصحاب الأرقام الرنانة بشأن نسب العمالة الوطنية يمكنهم تبرير هجرة الكفاءات الوطنية؟ الواقع غير الصورة المرسومة والمراد إيصالها.

11 مفاجأة في سير إتمام صفقة ... ممثلين لجهة يخشون المسؤولية لذلك فشلت الصفقة، واقتروا تأسيس كيان. إذا كان هناك كيان جاهز وناجح ويحوي قاعدة عملاء وسيفيد الشركة في خدماتها وتوسعاتها في مجالات جديدة، لماذا يتم البدء من الصفر؟

12 كانوا شركاء... ثم انقلبوا... الحياة عبر ودروس... ومواقف... فقد جاء في محكم التنزيل "ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله".

13 السيد رئيس مجلس الإدارة... حمداً لله على سلامتك، أسفرت وأنورت!

14 من لا يطول العنب ... حامض عنه يقول.

السماع لهذا وذاك، فما يحدث ليس إدارة حصيفة ولا يمت للإدارة السليمة بصلة، والكيان أمانة في رقاب مجلس الإدارة.

6 يغار من نجاحات الآخرين معتقداً أن الملعب له وحده وكرماً عليه. الميدان للجميع، فقد انتهى زمن الاحتكار، بعد أن زاد الوعي ونمت الثروات، بفضل الله، والمشاريع والأنشطة، أركد واسترح فقد ولي زمنك! ممارساتك السابقة طوال عقود تأذى منها القاصي والداني، والجميع تجاوزك بعد أن انكشفت ولم تعد محل ثقة ولو بنسبة 0.5%.

7 الرسالة واضحة للوسطاء... كل وسيط مسؤول عن ضمان تسوية التزامات عملائه، جهد إضافي ستبذله شركات الوساطة في هذا الملف، لكنه يبقى أقل عبئاً من سداد نسبة ضمان يومياً.

8 أوضح بنك محلي بأن استمرار استقرار صافي هامش الفائدة خلال الربع الثاني من العام الحالي 2025 دون تغيير يذكر، يعود إلى عدم حدوث تغيير ملموس في حجم الأصول غير المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي.

1 التوصية بتوزيع 10% نقداً.

2 مشروع تنموي ضخم في الطريق لدخول الخدمة، تحت التأهيل وعلى طريق النهاية وترتيب التعاقدات، وستستفيد منه شركات في تقديم بعض الخدمات.

3 مجموعة استثمارية باتت تمثل وجهة لمن يريد التخارج وبيع أصول محلية، بعد اقتناص حصة في شركة استثمار غير مدرجة وحصة في شركة وساطة، شركة استثمار محملة بأكثر من شركة متاحة أمامهم، ولكن التفكير في الأمر لم يصل لمرحلة الجدية.

4 زيادة رأسمال مرتقبة بنحو 13 مليون دينار كويتي تمثل قيمة أصل تشغيلي ناجح 100% ... حالياً عملية تنظيف شاملة للكيان، وتخارجات من أصول متناثرة، وبعض المعدات والحصص التي لا فائدة منها، بعدها سيتم وضع الشركة على الطريق الصحيح وفق هوية جديدة ورؤية واضحة. هذه ميزة من يعمل بأمواله ويستثمر بحصص أغلبية وليس بأموال الغير.

5 كيان يتحكم فيه شخص واحد متجاوزاً صلاحيات الجميع وكل الهياكل التنظيمية والتراتبية... لقد أفلست كل الكيانات التي مررت بها، اترك هذا الكيان لوجه الله ومن أجل الملاك الأفراد!... والرئيس، عليك مسؤولية أن تفيق من غفوتك، وتستمع لما يقوله القانون ومعايير الحوكمة، ولا تستمع لأحد، فالإدارة السليمة لها أصول ليس من بينها

شكاوى المستثمرين:

تقدم أحد العملاء بشكاوى ضد بنك من شهر فبراير الماضي، ويتربح العميل قرار أو إجراء أو نتيجة حتى يسلك الطرق القانونية التالية.

صندوق الأسرار

قصة... البصامة



البصامة أو الخثامة أو المحبرة كلها مترادفات لبعض من يعتبرون أنفسهم رؤوس وهم في الواقع بصامة أو في القاع ... أو «ممشة زفر». لتقريب صورة الملف والقصة أكثر، «ممشة زفر» هو دور يُطلق على الشخص الذي يتحمل الأذى والمسبات نيابة عن شخص آخر، وغالبًا ما يكون هذا الشخص هو المتنفذ أو صاحب السلطة في الكيان أو الشركة، بينما يبقى الشخص الحقيقي في مأمن من أي انتقادات أو مسؤولية. يُقال هذا المصطلح للإشارة إلى شخص يكون بمثابة «كبش فداء» أو «جسرًا» للآخرين، ويتحمل الأعباء والمسؤوليات التي يفترض أن يتحملها غيره... أو بمعنى آخر هذا الشخص هو عبارة عن «سلم كهربائي» يمتطيه الآخرون ليصلوا، ويبقى هو مكانه فرحاً بالمنصب أو التواقيع ورزة رئيس مجلس الإدارة وبهرجته.

كيانات وشركات في كل أنحاء المعمورة تحوي نماذج عديدة لهذه «النموه».

يفرح بالمنصب والتواقيع اليومية والهالة التي تحيط به مثل وسع لـ «الرئيس»، أو الرئيس راح الرئيس وصل، الرئيس صرح، الرئيس في اجتماع، وخلف الكواليس يحركه «رأس الأفعى» يمين يسار. في الظاهر يعمل لمصالح المساهمين وحقوق الجميع متساوية وفي أيد أمينة، ويخطب واعظاً عن المساعي والجهود والاستراتيجيات، وفي الباطن الولاء والطاعة العمياء والبذل والعطاء «لرأس الأفعى» التي أوصلته إلى هذا الكرسي.

يكيل بمئات المكابيل، يكشف كل الأوراق لرأس الأفعى، ويطلعه على كل كبيرة وصغيرة، حتى لو كانت من غير حقوقه المشروعة.

القرارات لمصلحة شخص واحد وجهة واحدة أو تحالف واحد، وغالبًا ما يكون «ممشة زفر» واحداً يقود ألف طائع مطيع يلبي طلبات رأس الأفعى أو التحالف.

أمام الأموال والمميزات والعضويات في شركات هنا وهناك، ومكافآت وأسهم عضوية هدية، وأسهم خيار الموظفين اسما لكنها ثلثتهم من «كبير البصامة»، فكيف لا يطيع وينفذ ويوافق ويلبي كل المطالب والتعليمات.

لكن كيف تقبل أن تكون ذو وجهين، تتلاعب في أموال مساهمين لمصلحة واحد فقط؟

نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد؟

لن ينفعمك هذا ولا ذاك، أمام حسرات من بددت أموالهم وأكلتم حقوقهم وغررتم بهم.

مئات الكيانات التي اندثرت وذهب معها جيش من البصامة، ظن الكثيرون أنهم انتهوا وتطهرت الساحة من شرورهم، لكن «رأس الأفعى» تعيد التفريخ والتدريب والتأهيل، والذبول لا تنتهي ولا تنقرض، فأنت كبصام جديد ليس مطلوب منك أي مؤهلات، وما عليك إلا أن تبتسم فقط أمام الكاميرات وتطلق الوعود، أبشروا بالخير... والخير بقبال... ومع مرور الأيام والسنوات وطى الميزانيات واحدة تلو الأخرى، وتذوق المكافآت العلنية أو السرية، مثل مكافآت اللجان والمهمات تكون حصلت على ماجستير ودكتوراة في فنون البصم والتبصيم.

كيف تتحمل ذنب ووزر آلاف يدعون عليك ليل نهار ويشتكونك إلى الباري، ودعوة المظلوم تصعد إلى السماء السابعة دون حجاب، وقد أقسم من أقسم بأنه عقب كل صلاة فجر يدعو على من كان السبب في خسارة أمواله، قاصداً أحد القيادات في إحدى الشركات في إحدى البلاد.

ما تبقى من البصامة حول العالم ... ألا تتوبون وتتطهرون مما اقترفتموه في حق آلاف المساهمين الذين قصدوا فرصاً عرضت عليهم مغلفة بأوراق الأمل البراقة، ووثقوا في بعض الأسماء اللامعة التي حُشدت واستأجرت لتلمع الفرصة في أعين الأفراد، وإذا بالفرصة «فخ» و«شرك» تمت حياكته للإيقاع بهم ليس إلا.

ألم تسمعوا يوماً قول الحق في علاه (يَوْمَ

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية وفرق من النواظير والشخصيات الكرتونية وعرابي السطو على الأصول الجوهرية المحلية والدولية.

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2025

طالها الشطب، وبالتالي يجب أن يكون حرمان مجلس الإدارة من أي عضوية أو منصب في شركة مدرجة جزء من العقاب المباشر، وذلك كجزء رادع ويمثل حماية إضافية وثقة أكبر.

"الجزء من جنس العمل". عشرات الشركات تم شطبها، بعضها منذ 2012، وأخرى تحت التصفية، والتجربة أثبتت كم أن الشطب له تداعيات سلبية على أموال صغار المستثمرين، وحتى الكبار، استناداً للضرر الذي يطال البنوك الراهنة لبعض الأسهم التي

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً، حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان يوليو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "شطب الشركات" التي تفرق جموع المستثمرين وملاك تلك الشركات.

يدور استبيان يوليو حول إمكانية وضع تشريع أو سن أطر لائحة تقضي، استناداً للممارسات والملاحظات التي تسجلها الجهات التنظيمية، بحرمان مجلس الإدارة الذي يقود الشركة للشطب من الإدراج، وكذلك الرئيس التنفيذي للشركة، كونه شريك أساسي مع مجلس الإدارة فيما وصلت إليه الشركة المشطوبة.

السؤال

هل تؤيد حرمان مجلس الإدارة الذي يقود الشركة المدرجة للشطب، وكذلك الرئيس التنفيذي للشركة، من أي عضوية في أي شركة مساهمة مدرجة؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب  50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:  <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)  <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



ترامب وباول وجهًا لوجه: زيارة للمبني الفيديريالي ومطالب بخفض الفائدة

بقلم د. محمد جميل الشبشيرى



صعد S&P 500 وداو جونز وناسداك. وكانت انتقادات ترامب لباول وتلميحاته المتكررة بعزله قد أزعجت الأسواق المالية سابقًا، وهددت إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي العالمي، وهي استقلالية البنوك المركزية عن التدخلات السياسية. وتعد هذه الزيارة مغايرة لزيارات رئاسية قليلة موثقة للبنك المركزي، إذ زار الرئيس فرانكلين روزفلت الاحتياطي الفيديريالي عام 1937 لتدشين مقره الجديد آنذاك - وهو أحد المبنيين قيد الترميم حاليًا. أما آخر زيارة رئاسية قبل ذلك فكانت للرئيس جورج بوش الابن في 2006 لحضور مراسم تنصيب بن برنانكي رئيسًا للبنك

خلاصة: حوار مستمر حول الاستقلالية
إن المشهد الذي تجلى في واشنطن لم يكن مجرد خلاف عابر بين شخصيتين بارزتين، بل كان اختبارًا حقيقيًا لمبدأ جوهري في الأنظمة الاقتصادية الحديثة: استقلالية السياسة النقدية. هذا المبدأ، الذي يهدف إلى حماية البنوك المركزية من الضغوط السياسية قصيرة المدى، يواجه تحديات مستمرة في عالم تتداخل فيه السياسة والاقتصاد بشكل متزايد. إذا ما أصبح الضغط السياسي على البنوك المركزية أمرًا معتادًا، فقد يؤثر ذلك على ثقة الأسواق في قدرتها على الحفاظ على استقرار العملة ومقاومة التضخم. إن تجربة الاحتياطي الفيديريالي الأمريكي، كأقوى مؤسسة نقدية في العالم، في التعامل مع هذا النوع من التدخل، تحمل دروسًا مهمة للبنوك المركزية في الدول الأخرى، وتفتح النقاش مجددًا حول الحوكمة، والرقابة، والدور الحيوي للمؤسسات المستقلة في تحقيق التوازن والاستقرار في الدولة الحديثة. يبقى هذا الحوار حول الاستقلالية مستمرًا، وهو يعكس التحدي الدائم في الموازنة بين الإرادة السياسية وضرورات الاستقرار الاقتصادي.

2025. الاحتياطي الفيديريالي برر الزيادة باكتشاف كميات من الأسبستوس أكثر من المتوقع، ونفى وجود "مصعد لكبار الشخصيات". ترامب زعم أن التكلفة وصلت 3.1 مليار دولار، مشيرًا إلى مبنى ثالث "يُبنى"، بينما نفى باول ذلك قائلاً إنه مبنى قديم. تم تمويل الزيادة عبر تقليص وتحويل موازنات مشاريع تجديد أخرى.

دلالة التوقيت: سياقات متداخلة

جاءت هذه الزيارة في توقيت بالغ الحساسية، قبيل اجتماع مهم للسياسة النقدية بأيام قليلة، وتحديدًا يومي 29 و30 من يوليو الحالي، وكانت التوقعات تشير إلى إبقاء الفيديريالي على أسعار الفائدة دون تغيير عند النطاق الحالي (4.25% - 4.50%)، حيث يعطي المستثمرون احتمالًا بنسبة تصل إلى 95% لعدم التغيير في هذا الاجتماع، فيما يُتوقع أن يبدأ خفض الفائدة في سبتمبر بنسبة 0.25%.

هذا التوقيت يثير تساؤلات حول الدوافع الكامنة وراء هذه المواجهة العلنية. ففي ظل إشارات بتباطؤ زخم الاستثمار الصناعي وتذبذب سلوك المستهلكين، ربما كان هناك رغبة في توجيه رسالة معينة قبيل القرارات الاقتصادية الهامة. هذه التداخلات بين الأحداث الاقتصادية والسياسية تظهر مدى تعقيد المشهد، وكيف أن كل خطوة يمكن أن تحمل أبعادًا متعددة.

جاء رد فعل الأسواق المالية على زيارة ترامب هادئًا. فقد ارتفع العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل عشر سنوات قليلًا بعد صدور بيانات أظهرت تراجع طلبات إعانة البطالة، ما يشير إلى استقرار سوق العمل، وبالتالي عدم وجود حاجة ملحة لخفض الفائدة من جانب الفيديريالي. وأنهت الأسواق الأميركية الأسبوع على ارتفاع بعد أن تصدى رئيس الاحتياطي الفيديريالي جيروم باول لهجوم علني من الرئيس ترامب خلال الزيارة. وارتفعت المؤشرات الرئيسية، حيث

صعبة، بعيدًا عن الضغوط قصيرة المدى، بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. لذا، فإن أي إشارة إلى تدخل متعمد في قرارات السياسة النقدية تثير قلقًا واسعًا في الأسواق المالية. الضغط العلني والمتكرر الذي مارسه الرئيس ترامب على رئيس الفيديريالي، والذي وصل إلى حد المواجهة المفتوحة أمام الإعلام، كان يُنظر إليه على أنه سابقة قد تهدد هذه الاستقلالية. فالمخاوف كانت تتمحور حول فقدان الثقة في قدرة الفيديريالي على أداء مهامه الأساسية، مثل السيطرة على التضخم أو الاستجابة بمرونة للتغيرات الاقتصادية، إذا ما أصبح خاضعًا للضغوط.

الفيديريالي يرد: حقائق وأرقام
في مواجهة هذه الانتقادات، اختار الاحتياطي الفيديريالي مسارًا من الهدوء والشفافية، فبدلاً من الدخول في صدام مباشر قدم الفيديريالي توضيحات فنية دقيقة حول مشروع البناء. أوضحت الوثائق الرسمية أن المشروع واجه تحديات غير متوقعة، مثل إزالة مواد سامة (الاسبيستوس)، وارتفاع في تكاليف العمالة والمواد، وهي عوامل تعزى إلى ظروف السوق والتطورات الجيوسياسية، وليس إلى "سوء إدارة". كما أكد مسؤولو الفيديريالي أن التغييرات على التصميم الأصلي كانت طفيفة للغاية، وأن الهدف الأساسي من المشروع هو ترميم مبانٍ تاريخية لم تخضع لعمليات تجديد شاملة منذ قرن، وهي تضم الجهاز المركزي للسياسة النقدية في البلاد. هذا الرد، الذي اعتمد على الحقائق والأرقام، عكس رغبة الفيديريالي في الحفاظ على موقفه كجهة مستقلة ومحيدة، تركز على مهامها الاقتصادية بعيدًا عن التجاذبات.

مشروع البناء: رمز لحوار أعمق

لم تكن انتقادات الرئيس ترامب لمشروع البناء محصورة في الجوانب المالية أو الإدارية فحسب، بل امتدت لتشمل الشكل والتصميم. فقد وصف المشروع بأنه "مبهرج ومكلف"، وركز على تفاصيل مثل وجود حدائق على السطح ونوافذ مضادة للانفجارات. هذه التفاصيل، التي أوضحت إدارة الفيديريالي أنها ضرورية لأسباب أمنية وتقنية، ومن وجهة نظر البيت الأبيض، كانت هذه التفاصيل تُستخدم لتصوير المشروع على أنه مثال على التبذير وغياب الرقابة، في حين كان رد الفيديريالي يؤكد على أن هذه الترميمات هي الأولى من نوعها منذ قرن لمبانٍ حيوية تضم الجهاز المركزي للسياسة النقدية في البلاد. هذا التباين في التفسير يوضح كيف يمكن لمشروع مادي أن يتحول إلى ساحة رمزية لصراع أكبر حول القيم، الأولويات، وحتى مفهوم الكفاءة في الإدارة العامة.

يشمل المشروع تجديد مباني الاحتياطي الفيديريالي مبنيين من ثلاثينيات القرن الماضي، وقد أقر لأول مرة عام 2017. وقد ارتفعت تكاليف المشروع من 1.88 مليار دولار في 2019 إلى 2.45 مليار دولار في

في قلب العاصمة الأمريكية واشنطن، تتكشف فصول حوار معقد، يمس جوهر العلاقة بين السلطة التنفيذية والمؤسسات النقدية المستقلة. هذا الحوار، الذي اتخذ أحيانًا طابع المواجهة، دار بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس مجلس الاحتياطي الفيديريالي البنك المركزي الأمريكي جيروم باول. لم يكن الأمر مجرد خلاف حول سياسات اقتصادية، بل امتد ليشمل تساؤلات عميقة حول استقلالية السياسة النقدية ودورها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد. لنغوص معًا لنتعرف على تفاصيل هذه القصة، ونستكشف أبعادها المتشابكة، محاولين فهم وجهات النظر المختلفة التي شكلت هذا المشهد الفريد.

زيارة لموقع بناء: أكثر من مجرد تفقد

كانت البداية بزيارة قام بها الرئيس ترامب إلى موقع مشروع بناء ضخم تابع للفيديريالي في واشنطن، يوم الخميس الماضي، ليتلقى ترامب وباول وجهًا لوجه، لتفقد مشروع تجديد لمبنيين تاريخيين تقدر تكلفته بنحو 2.5 مليار دولار. للوهلة الأولى، قد تبدو الزيارة روتينية، تفقدًا لأشغال تجديد، لكن سرعان ما اتضح أن هذه الزيارة كانت تحمل في طياتها رسائل أعمق بكثير، تتجاوز مجرد التفاصيل الإنشائية. كانت إشارة واضحة إلى التوتر الكامن بين الإدارة الرئاسية والمؤسسة النقدية، وإلى النقاش الدائر حول من يملك الكلمة الأخيرة في توجيه دفة الاقتصاد.

صوت الرئيس: انتقادات وتساؤلات

لم يتردد الرئيس ترامب في التعبير عن وجهة نظره بصراحة، حيث وجه انتقادات لمشروع التجديد، مشيرًا إلى ما اعتبره "سوء إدارة" وتضخمًا في التكاليف. ربط ترامب هذه التكاليف بسياسات التجارة الدولية، في محاولة لتسليط الضوء على التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر على مثل هذه المشاريع الكبرى. من المهم أن نفهم أن هذه الانتقادات لم تكن مجرد ملاحظات عابرة، بل كانت جزءًا من رؤية أوسع للرئيس حول كيفية إدارة الاقتصاد، وحول الدور الذي يجب أن يلعبه الاحتياطي الفيديريالي في هذه المعادلة.

فالرئيس ترامب يؤمن بأن خفض أسعار الفائدة بشكل كبير يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي، وقد عبر عن هذا الرأي مرارًا، حتى لو بدا ذلك في بعض الأحيان وكأنه ضغط مباشر على استقلالية البنك المركزي. ورغم حدة بعض تصريحاته، إلا أنه أكد في مناسبات عدة أنه لا ينوي عزل رئيس الفيديريالي، مما يعكس تعقيد العلاقة بين الطرفين.

قلق السوق: استقلالية الفيديريالي على المحك

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ترسخ الاعتقاد بأن استقلال البنوك المركزية هو حجر الزاوية لاستقرار النظام المالي العالمي. هذا الاستقلال يمنح البنوك المركزية القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية

تقرير
الاقتصادي الأسبوعي

نأمل في مشروع نهضوي يهتم بالمضامين

4.6 مليار
دولار أمريكي
استثمار أجنبي
مباشر بين
2024-2019

يفترض أن
يتصدر إصلاح أو
إبدال محركات
الاقتصاد أولى
الأولويات

يجب الحصول
على توافق
اجتماعي
على مشروع
النهوض



أسوأ مما كان عليه، لذلك، التنمية بالعناوين البراقة تعمل على تغييب الوعي وإهدار وقت ثمين يصبح معه العلاج عصياً وفرص نجاحه أقل. أول المحاذير للمشروع هو أنها أموال من المرجح أن تسحب من احتياطي الأجيال القادمة بشكل مباشر أو غير مباشر، وحقها حكم السحوبات الأخرى، سوف تتيح للإدارة العامة أموال سائلة معظمها سيصرف وفق نهج النفقات العامة الحالية، أو النهج التنموي الحالي، لتخسر البلد في اتجاهين، هدر مدخراتها، وتعميق

ومستدامة، وخفض العبء على الموازنة العامة بنحو 30 %، وجلب أو توظيف 10 مليار دينار كويتي استثمارات أجنبية ومحلية مباشرة حتى عام 2030، وتحقيق إيرادات بنحو مليار دينار كويتي بحلول عام 2030، أو عائد بحدود 2 % على رأسمال الشركة، ولعله أضعف المستهدفات. عودة إلى مستهدفات رؤية الكويت 2035 السبعة التي أطلقت في شهر يناير 2017، كانت مستهدفات ضخمة ومغرية، كلها من دون استثناء، إما لم تتحقق أو بات حالها

شركة الكوت للاستثمار

نشرت الصحافة المحلية نوايا حكومية لتأسيس شركة تحت مسمى «شركة الكوت للاستثمار» برأسمال 50 مليار دينار كويتي، أي نحو 163 مليار دولار أمريكي، أو نحو 16 % من حجم الصندوق السيادي الكويتي. مستهدفات الشركة لا يمكن الاختلاف عليها، أهمها خلق أكثر من 50 ألف فرصة عمل، ونحن نفترض أنها فرص عمل حقيقية مواطنة

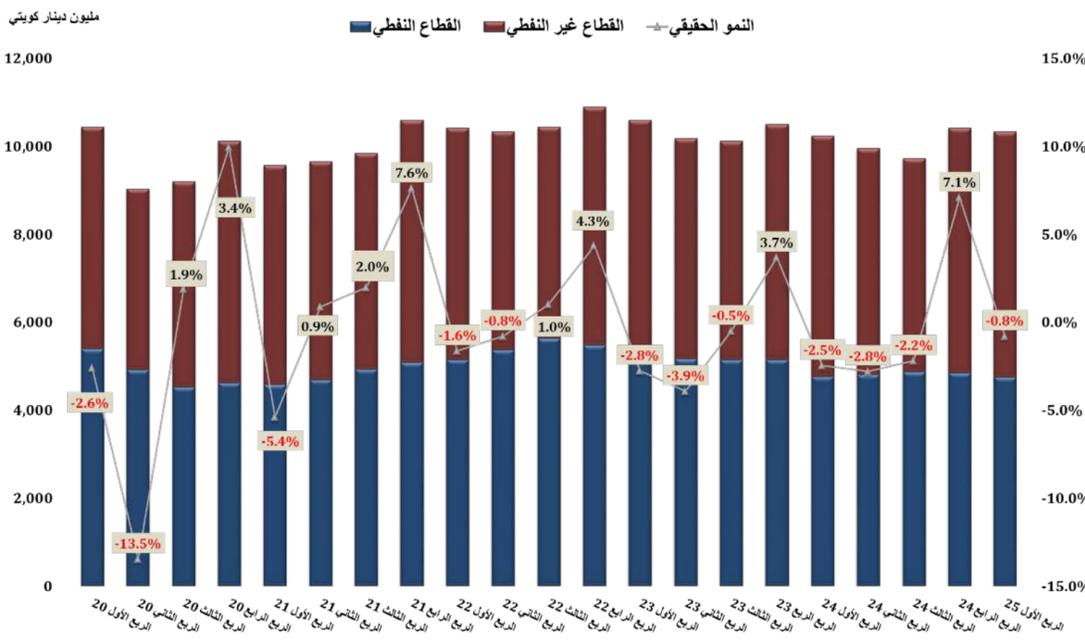


عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي 377.2 ألف عامل وفي الخاص نحو 73 ألف

الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت							
الإجمالي	2024	2023	2022	2021	2020	2019	مليون دولار أمريكي
التدفقات الداخلية	614.1	2113	757.7	567.2	239.7	350.7	
التدفقات الخارجية	10317	11189	24613	4666	7932	(2696)	
الصافي	(9702)	(9077)	(23855)	(4099)	(7692)	3047	

المصدر: تقرير UNCTAD

النتائج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الثابتة ومعدل نموه الحقيقي خلال الفترة (الربع الأول 2020 - الربع الأول 2025)



ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 419 دينار كويتي (423 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 33.5 %، ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 39.5 %.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1865 دينار كويتي (1892 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، وللإناث الكويتيات نحو 1348 دينار كويتي (1334 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى نحو 38.4 %، ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 324 دينار كويتي (320 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 472 دينار كويتي (479 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 45.5 %، ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكراً وإناثاً في القطاعين نحو 1567 دينار كويتي (1568 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 344 دينار كويتي (340 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ولا بد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثراً كبيراً للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

ويبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 377.2 ألف عامل وبانخفاض بنسبة 1.8 % (384 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2024)، وبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73 ألف عامل (73.6 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2024)، وأصبحت موزعة إلى نحو 83.8 % عمالة حكومية و16.2 % عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 51.2 %، إضافة إلى نحو 5.0

2024). ولا بد من التذكير بأننا ننشر الأرقام وننسبها إلى مصدرها دون تأكيد دقتها.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1918 دينار كويتي (1953 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1390 دينار كويتي (1375 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، بفارق حدود 38.0 % لصالح أجور الذكور. ويبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 599 دينار كويتي (805 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ولم يُذكر أي تفسير لهبوط المعدل الكبير خلال الفترة المذكورة، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 694 دينار كويتي (721 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، أي أصبح الفارق لصالح الإناث بحدود 15.8 %، ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1602 دينار كويتي (1607 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 641 دينار كويتي (762 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، بفارق بين المعدلين بحدود 150.0 % لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1662 دينار كويتي (1643 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، ويظل أدنى بنحو 13.4 % من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي. ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1070 دينار كويتي (1066 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، أي أدنى بنحو 23.0 % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، وتظل مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي دور ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 314 دينار كويتي (308 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2024)، أي نحو 52.5 % من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي.

خلل المالية العامة والاقتصاد. المحذور الثاني هو في وهم خلق أكثر من 50 ألف فرصة عمل خلال خمس سنوات في واقع فيه إدارة عامة تصرف 24.5 مليار دينار كويتي نفقات عامة سنوياً دون أن تخلق 1 % من فرص العمل المستحقة الحقيقية، يدعم الفشل المحتمل واقع مستوى التعليم المتدهور، وبيئة عمل حريصة على التواجد الجسدي دون معيار إنجاز. المحذور الثالث هو أقرب إلى الحلم بعيد المنال، وهو جذب استثمار مباشر وبتحذير 10 مليار دينار كويتي في 5 سنوات في بلد طرد استثمار مباشر محلي في السنوات 2019-2024 بنحو 56 مليار دولار أمريكي، مقابل استقبال نحو 4.6 مليار دولار أمريكي استثمار أجنبي مباشر، أي بصافي عجز هارب بحدود 51.4 مليار دولار أمريكي، أي استهداف تحويل ذلك العجز الضخم إلى فائض بحدود 33 مليار دولار أمريكي في خمس سنوات. وأخيراً، لا نعرف كيف يمكن لمشروع من المتوقع أن يحقق عائداً بنحو 2 % على الأموال المسحوبة من احتياطي الأجيال القادمة أو المقترضة بضمانه بحلول عام 2030، أن يخفف العبء على الموازنة العامة بنسبة 30 %، بينما تلك الأموال تحقق حالياً عائداً أعلى.

نأمل بأن يكون لدى الإدارة العامة مشروعها النهضوي وسوف ندعمه إن وجد، مشروع يهتم بالمضامين وليس بالعناوين البراقة، بينما يرجح الواقع، بأن حصيلة ووج مشروع بهذه الضخامة ثم تحقق تداعياته وتبعاته، قد يقوض فرصة نجاح أي مشروع نهضوي في المستقبل. لقد ارتكبت الإدارة العامة في السابق خطأ جسيم كان يمكن اجتنابه عندما أقرت مشروع صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمستهدفاته الخاطئة، وانتقدناه قبل بدايته، وبعيداً عن خسائره المالية التي أتت على معظم رأسماله البالغ 2 مليار دينار كويتي، تكاليف فشله الاجتماعية الإنسانية على المستثمرين وأسرهم باتت أعلى. وكان تقرير الشال من أشد الناقدين في الماضي للمشروعات الشعبية من كوادر وبدلات وشراء إجازات الموظفين وغيرها في زمن كان فيه من النادر نقدها، واليوم لا بد من التحذير من أن الاندفاع في مشروع تخفيضات جوهرية ومفاجئة لمرتبات موظفي الدولة قد يخلق للمتضررين أوضاعاً مالية وقانونية واجتماعية صعبة، الإجراء التذيري كان خطأ، وقسوة العلاج خطأ. وبدأ كثير من العاملين لدى القطاع العام يهربون بتقديم استقالتهم خوفاً على فقدان مستحقاتهم المكتسبة إن تأخروا، ولا نعلم حجم الضرر المحتمل على صناديق التأمينات الاجتماعية من زيادة تدفقات المتقاعدين، ولا حجم الضرر الذي قد يصيب القطاع المصرفي الذي تبلغ قيمة قروضه الشخصية نحو 19.4 مليار دينار كويتي كما في نهاية الربع الأول من عام 2025، والإضرار به له انطباقات سلبية على أداء كامل الاقتصاد المحلي.

نكرر، لو أرادت الإدارة العامة تبني مشروع نهضوي لا بد لها من الاهتمام بالمضمون وليس بالعنوان، ولو أرادت إصلاح خلل مستحق، فلا بد أن يكون النفع للإصلاح أعلى من تكلفته، واستقرار النظم والقوانين ضرورة لاجتناب القلق وضعف اليقين، وضرورة للحصول على توافق اجتماعي في مشروع النهوض، فالكل شريك بالنفع ومساهم في تكلفته إن حفظنا عدالته.

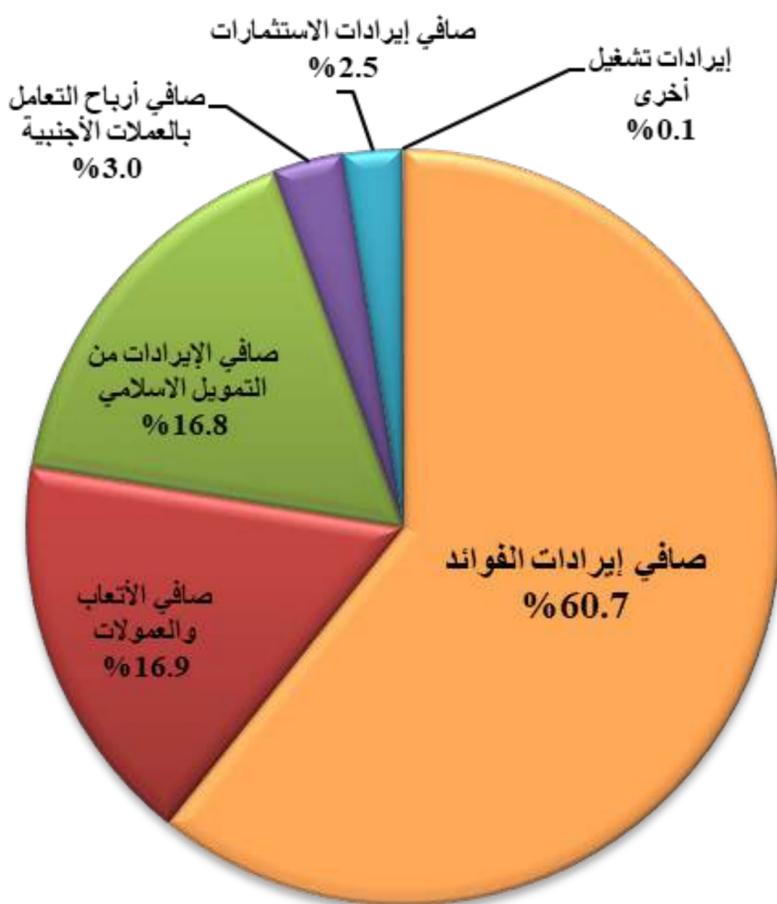
العمالة - أ: التعداد والأجور وقطاع العمل - الربع الأول 2025

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الأول 2025 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.212 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وبارتفاع بنسبة 3.0 % (2.147 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2024). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغ عددهم نحو 745 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 2.957 مليون عامل (2.936 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2024)، ببلوغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.2 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول 2025 (26.9 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول

ارتفاع الربح التشغيلي لـ «الوطني» بقيمة 5.4 مليون دينار بنسبة 1.4%

معظم مؤشرات ربحية البنك الوطني ارتفعت النصف الأول مقارنة مع فترة 2024

الإيرادات التشغيلية في النصف الأول 2025



القيمة، إذ بلغ ما قيمته 10.3 مليون دينار كويتي مقابل جملة مخصصات بنحو 42.7 مليون دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2024، أي بفارق بين القيمتين بنحو 52.9 مليون دينار كويتي، مما انعكس الأثر إيجابياً على صافي الأرباح، وعكسه جزئياً ارتفاع في قيمة الضرائب. وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 19 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.1%، حين بلغ نحو 631.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 612.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وحقق بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) انخفاضاً بنحو 2.5 مليون دينار كويتي، وانخفضت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بقيمة أعلى بنحو 3.3 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 748 ألف دينار كويتي أو بنسبة 0.2%، ليصل إلى 383.3 مليون دينار كويتي مقابل 382.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الفائت. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 106.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 99.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 489.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 482.3 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 7.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.5%.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 13.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.0%، وصولاً إلى نحو 240.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 226.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 38.0% مقارنة بنحو 37.0%. ووفقاً لتقديرات الشال، وبافتراض استثناء

% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 13.2% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 19.2% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 88.5% من موظفي القطاع الحكومي الكويتيين من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه، مبرر الارتفاع هو ربط مستوى الراتب بالشهادة من دون أي علاقة مع الحاجة لها أو مستواها أو حتى ما إذا كانت صحيحة أو مضروبة.

الناتج المحلي الإجمالي - الربع الأول 2025

صدر تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الخاص بأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة عن الربع الأول من عام 2025. وتذكر البيانات أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حققت ارتفاعاً بنحو 1.1%، إذ بلغت ما قيمته نحو 12.573 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 12.436 مليار دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024. وحقق الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنحو 1.0% بالأسعار الثابتة، وهي الأهم، حين بلغت قيمته نحو 10.335 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2025 مقارنة بمستواه في الربع ذاته من عام 2024 عندما بلغت قيمته نحو 10.237 مليار دينار كويتي.

وعزت الإدارة مبررات الارتفاع بالأسعار الجارية إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنحو 4.3%، لتصل إلى نحو 7.367 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.062 مليار دينار كويتي للربع الأول 2024. في حين هبطت القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي بنسبة 3.1%، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط من معدل 82.1 دولار أمريكي للبرميل في الربع الأول 2024 إلى معدل 78.2 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الأول 2025 (-4.9%). وبالإسعار الثابتة، جاء الارتفاع نتيجة الزيادة في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 2.0%، بينما هبطت للقطاع النفطي بنسبة 0.3% - خلال الفترة المذكورة.

ومع انحسار القيمة المضافة للقطاع النفطي، هبطت مساهمته من تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 43.2% للربع الأول 2024 إلى نحو 41.4% للربع الأول 2025، من دون احتساب مساهمة الأنشطة النفطية الأخرى ما بعد الاستخراج. وبلغت مساهمة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو 12.5%، والوساطة المالية والتأمين 9.4%، والصناعات التحويلية 7.7%، والنقل والتخزين والاتصالات 6.6%، والتعليم 6.1%، وتجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم 5.3%، وواضح كم تعتمد تلك القطاعات على مستوى الإنفاق العام. ولا بأس من تكرار ما سبق أن ذكرناه مراراً، وهو أن محركات الاقتصاد بدائية، وهي إما النفط، أو ممولة بشكل شبه كامل من إيرادات النفط، ومعها الاقتصاد كله متغير تابع لمتغيرات سوق النفط التي لا تبدو مبشرة، ما يعني أن استدامة اقتصاد البلد محل خطر، ويفترض أن يحتل إصلاح أو إبدال محركاته أولى الأولويات.

نتائج بنك الكويت الوطني - النصف الأول 2025

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2025، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 337.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 25.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.3% مقارنة بنحو 311.5 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من عام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 315.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 292.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بنحو 22.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.8%.



ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى ارتفاع الربح التشغيلي بقيمة 5.4 مليون دينار كويتي بنسبة 1.4%، إضافة إلى الافراج عن مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض

التغير	2024/06/30		2025/06/30		البيان
	القيمة	%	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
	5972440	15.9%	37675827	43648267	مجموع الموجودات
	5640330	17.2%	32729355	38369685	مجموع المطلوبات
▲	312233	8.0%	3919902	4232135	مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
	19008	3.1%	612371	631379	مجموع الإيرادات التشغيلية
	13573	6.0%	226584	240157	مجموع المصروفات التشغيلية
▼	52932-	124.1%	42652	10280-	المخصصات (إفراج)
	32423	102.5%	31644	64067	الضرائب
	25944	8.3%	311491	337435	صافي الربح
المؤشرات					
▼			1.7%	1.6%	**العائد على معدل الموجودات
▲			15.0%	15.1%	**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
			76.6%	79.1%	**العائد على معدل رأس المال
	3	9.4%	32	35	ربحية السهم الواحد (فلس)
	143	16.7%	856	999	إفقال سعر السهم (فلس)
			13.4	14.3	*مضاعف السعر على ربحية السهم (I)
			1.8	2.1	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (I)

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يونيو 2025.

مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 14.3 ضعف مقارنة بنحو 13.4 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) وبنحو 9.4 % مقابل ارتفاع أكبر لسعر السهم وبنحو 16.7 % مقارنة بنهاية يونيو 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.1 ضعف مقابل 1.8 ضعف.

المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) ليصل إلى نحو 15.1 % بعد أن كان عند 15.0 %، وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 79.1 % قياساً بنحو 76.6 %، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حين بلغت نحو 35 فلس، مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2024 والبالغة نحو 32 فلس. وبلغ

تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، يصبح الارتفاع في المصروفات التشغيلية من نحو 166.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 176.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 5.8 %.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 3.310 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 8.2 %، وصولاً إلى نحو 43.648 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 40.338 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024، بينما ارتفع بنحو 5.972 مليار دينار كويتي أي بنسبة 15.9 % مقابل نحو 37.676 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2024، وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان يكون الارتفاع بنحو 17.1 %، وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 7.5 % وقيمه 1.785 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 25.492 مليار دينار كويتي (58.4 % من إجمالي الموجودات) مقابل 23.708 مليار دينار كويتي (58.8 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2024. وارتفع الإجمالي بنحو 2.761 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 12.1 %، عند المقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2024 حين بلغ نحو 22.732 مليار دينار كويتي (60.3 % من إجمالي الموجودات)، وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي فقد تبلغ نسبة النمو نحو 12.5 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بقيمة 3.188 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 9.1 %، لتصل إلى نحو 38.370 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية 2024، بينما ارتفعت بنحو 5.640 مليار دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت 17.2 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان يبلغ الارتفاع نحو 18.6 %، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.9 % مقابل 86.9 % للفترة ذاتها من عام 2024.

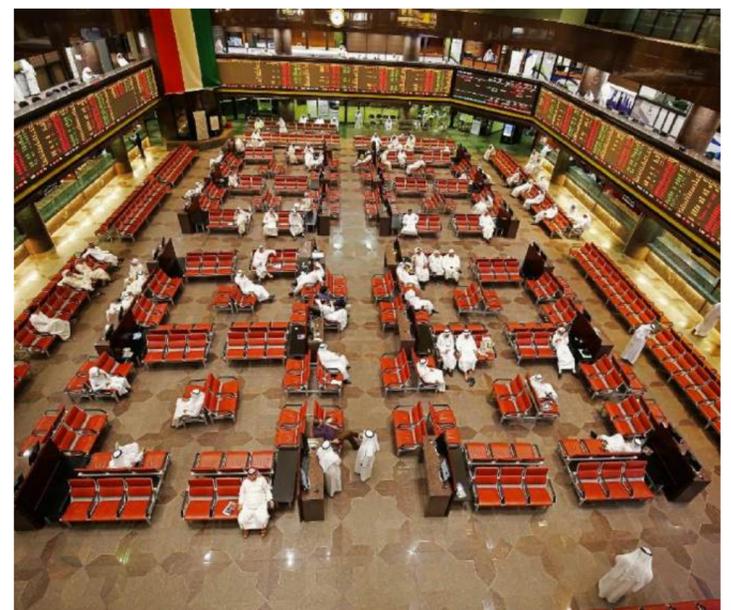
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض قليلاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.6 % مقابل 1.7 %، بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغير	الأسبوع الثامن والعشرون	الأسبوع التاسع والعشرون	البيان
%	17/07/2025	24/07/2025	
	5	5	عدد أيام التداول
0.8-%	742.0	735.9	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
0.1-%	8598.4	8592.3	مؤشر السوق العام
	637542334	529746633	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
16.9-%	127508467	105949327	المعدل اليومي (د.ك)
	4451924749	3321487589	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
25.4-%	890384950	664297518	المعدل اليومي (أسهم)
	183921	175548	عدد الصفقات
4.6-%	36784	35110	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بنك وربة	37204477	7.0%
بيت التمويل الكويتي	31486109	5.9%
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	19154557	3.6%
شركة منازل القابضة	18731670	3.5%
شركة وربة كابيتال القابضة	17084282	3.2%
الإجمالي	123661095	23.3%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	214277393	40.4%
قطاع البنوك	111323563	21.0%
قطاع العقار	77041463	14.5%
قطاع الصناعة	51944976	9.8%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	20214007	3.8%

البيان	الأسبوع التاسع والعشرون	الأسبوع الثامن والعشرون
	24/07/2025	17/07/2025
عدد شركات ارتفعت أسعارها	14	13
عدد شركات انخفضت أسعارها	14	16
عدد شركات لم تتغير أسعارها	1	0
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 735.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.1 نقطة ونسبته 0.8-% عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 99.7 نقطة أي ما يعادل 15.7 % عن إقبال نهاية عام 2024.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس	يوم الخميس	اسم الشركة	
%	2024	%	5202/70/71	5202/70/42		
21.5	756.6	(1.4)	932.2	919.5	بنك الكويت الوطني	1
12.1	306.7	1.1	339.8	343.7	بنك الخليج	2
(4.5)	665.7	1.8	624.4	635.7	البنك التجاري الكويتي	3
23.2	206.9	0.4	254.0	254.9	البنك الأهلي الكويتي	4
56.8	232.0	1.4	358.8	363.8	بنك الكويت الدولي	5
71.0	261.4	(0.7)	450.4	447.1	بنك برقان	6
16.9	3,727.9	(0.5)	4,380.5	4,358.0	بيت التمويل الكويتي	7
19.1	791.4	(0.7)	949.1	942.3	قطاع البنوك	
(4.5)	176.1	(1.7)	171.1	168.2	شركة التسهيلات التجارية	8
17.5	1,283.6	(2.5)	1,545.9	1,507.8	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(1.6)	319.6	0.8	312.1	314.6	شركة الاستثمارات الوطنية	10
(8.1)	328.6	0.1	301.6	302.0	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
0.0	99.1	1.0	98.1	99.1	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
2.6	302.2	(1.1)	313.4	310.1	قطاع الاستثمار	
(11.8)	130.1	1.0	113.6	114.7	شركة الكويت للتأمين	31
(13.4)	980.4	(12.7)	973.5	849.4	مجموعة الخليج للتأمين	14
(3.1)	370.5	1.2	354.5	358.9	الشركة الأهلية للتأمين	15
3.7	206.8	(1.7)	218.2	214.4	شركة وربة للتأمين	16
(9.6)	340.7	(6.1)	328.1	308.0	قطاع التأمين	
49.9	528.5	(1.9)	807.4	792.1	شركة عقارات الكويت	71
50.0	280.0	0.6	417.5	419.9	شركة العقارات المتحدة	18
16.6	300.7	(1.1)	354.5	350.5	الشركة الوطنية العقارية	19
9.2	1,776.2	(0.7)	1,953.9	1,939.8	شركة الصاحية العقارية	20
32.4	354.6	(1.1)	474.5	469.4	القطاع العقاري	
5.8	374.0	(2.0)	403.8	395.8	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	12
54.6	342.2	(4.1)	551.8	529.1	شركة أسمنت الكويت	22
16.1	719.4	(0.2)	837.3	835.3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	32
16.0	342.2	(1.7)	403.6	396.8	القطاع الصناعي	
1.6	728.2	4.3	709.3	739.5	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
(42.9)	1,924.4	(5.4)	1,160.9	1,098.5	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
21.5	725.3	2.5	859.5	881.4	شركة الاتصالات المتنقلة	26
42.4	58.5	12.9	73.8	83.3	شركة سنجي القابضة	27
(6.3)	839.7	0.6	782.1	787.1	قطاع الخدمات	
12.1	89.2	19.5	83.7	100.0	شركة نقل وتجارة المواشي	28
0.6	436.4	0.9	435.0	439.0	قطاع الأغذية	
(6.6)	622.5	0.0	581.3	581.3	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(1.2)	177.4	0.0	175.3	175.3	الشركات غير الكويتية	
15.7	636.2	(0.8)	742.0	735.9	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

في إطار التزامه المجتمعي ومساهمته الاستراتيجية في المشهد الحضري الكويتي «KIB» يعلن عن موافقة المجلس البلدي على مبادرته لتجميل وتطوير «دروازة العبد الرزاق»



لشؤون الإسكان، عبداللطيف حامد حمد المشاري، على دعمه الكريم وتعاونه البناء الذي كان له الأثر الكبير في دفع هذه المبادرة إلى الأمام. كما عبّر عن بالغ شكره وامتنانه لمجلس الوزراء الموقر على ما يبديه من دعم مستمر وتبني للمبادرات الهادفة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن. واختتم بوخمسين تصريحه بالقول: "سعداء بالموافقة على قيام KIB بهذه المبادرة، ونتطلع إلى بدء العمل في المشروع قريباً بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجهات الحكومية المعنية، وعلى رأسها بلدية الكويت. نؤمن بأن هذا المشروع سيحظى على اهتمام كافة شرائح المجتمع في مدينة الكويت، وسيكون شاهداً على التزام KIB المتواصل بدعم التنمية المستدامة والازدهار في وطننا الحبيب".

تجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل تعزيز دوره كشريك وطني ملتزم بتنمية المجتمع، من خلال مبادرات تمتد آثارها إلى مختلف جوانب الحياة العامة، مؤكداً أن المساهمة المجتمعية ليست خياراً، بل واجب وطني يتطلب تضافر جهود الجميع.



رأى جواد بوخمسين

الخاص شريك أساسي في التنمية الشاملة". وتوجه بوخمسين بجزيل الشكر والتقدير إلى معالي وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB)، عن موافقة المجلس البلدي على مبادرته لتنفيذ أعمال تجميل وتطوير "دروازة العبد الرزاق"، وذلك على نفقة البنك بالكامل في خطوة تعبر عن التزامه العميق بمسؤوليته الوطنية والاجتماعية، وحرصه على الإسهام الفعّال في المشاريع التي تعزز المشهد الحضري لدولة الكويت، وتخدم المصلحة العامة. وتعدّ "دروازة العبد الرزاق" من المواقع الحيوية في قلب العاصمة، ما يمنحها أهمية خاصة على مستوى حركة الناس والأعمال. كما أنها تحمل بُعداً تاريخياً يعكس التراث العمراني لمدينة الكويت، ما يجعل من تطويرها مشروعاً وطنياً بامتياز، يعزز من ملامح الهوية الكويتية.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، رائد جواد بوخمسين: "يسعدنا إعلان موافقة المجلس البلدي الموقر على مبادرة بنك الكويت الدولي (KIB) لتطوير دروازة العبد الرزاق، والتي تترجم رؤية البنك في دعم المشاريع التي تخدم المجتمع وتعزز من جودة الحياة في الكويت. وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من إيماننا العميق بدور القطاع الخاص في دعم جهود الدولة، سواء على صعيد التخطيط أو التنفيذ أو التمويل، وهو ما نعدّه جزءاً أساسياً من مسؤوليتنا الوطنية. لا تقتصر أهمية هذا المشروع على كونه مبادرة لتجميل المشهد الحضري، بل يمثل أيضاً مساهمة فعالة في الحفاظ على المعالم التاريخية للكويت وتعزيز حضورها في الحياة اليومية، بما يعكس التزامنا بدعم الهوية الوطنية".

وأضاف بوخمسين: "تتماشى هذه المبادرة بشكل مباشر مع رؤية KIB في تعزيز الجانب الاجتماعي والاقتصادي من خلال دعم المبادرات التي تسهم في تطوير بيئة حضرية أفضل، وتعكس الوجه الحضاري لمدينتنا. دروازة العبد الرزاق بموقعها الرمزي وتاريخها العريق، تستحق منا جميعاً أن نعيد لها حيويتها ودورها كمرق أساسي ومهم في المدينة بشكل عام". وأشار إلى أن KIB قد أبدى استعداداه الكامل لتحمل التكاليف المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك التعاقد مع شركات متخصصة ومكاتب استشارية لضمان تنفيذ الأعمال بأعلى درجات الجودة، وتحت إشراف مباشر من الجهات الرسمية المعنية الموقرة.

وشدد بوخمسين على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دفع عجلة التنمية، قائلاً: "نحن في KIB نؤمن بأن مسؤوليتنا لا تقتصر على تقديم خدمات مالية، بل تتعداها إلى دعم جهود الدولة على كافة النواحي. وتأتي هذه المبادرة تجسيداً لهذا الدور، وتأكيداً على أن القطاع

83 فلس أرباحاً موحدة للسهم الواحد

Ooredoo الكويت: 367 مليون دينار كويتي إيرادات النصف الأول من 2025 بنسبة نمو 6%

تحليل ربع سنوي			تحليل ربع سنوي		
النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	النسبة التغيير %	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	النسبة التغيير %
367	346	6%	189	177	7%
148	125	19%	79	66	20%
40%	36%	-	42%	37%	-
42	25	76%	23	13	76%
26.4	25.5	4%	26.4	25.5	4%

الأحداث المالية البارزة:

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع «Ooredoo» (الرمز في شريط بورصة الكويت: OOREDOO)، عن نتائجها المالية للنصف الأول من 2025:

ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 6% لتصل إلى 367 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025 مقارنة بـ 346 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2024. هذا وقد تأثرت هذه الإيرادات بالأداء القوي لعملياتنا التشغيلية في الجزائر وتونس والكويت.

ارتفعت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 4% لتصل إلى 26.4 مليون عميل في نهاية النصف الأول من سنة 2025 مقارنة بـ 25.5 مليون عميل في نهاية النصف الأول من سنة 2024.

ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 19% ليصل إلى 148 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025 مقارنة بـ 125 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2024. وباستبعاد الأثر المالي في النصف الأول من سنة 2024 والنتائج عن تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة، فقد سجل الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ارتفاعاً قوياً بنسبة 14% في النصف الأول من سنة 2025.

ارتفع صافي الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بنسبة 65% ليصل إلى 42 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025 مقارنة بـ 25 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2024. وباستبعاد الأثر المالي في النصف الأول من سنة 2024 والنتائج عن تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة، سجل صافي الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ارتفاعاً صحياً بنسبة 38% في النصف الأول من سنة 2025.

بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 83 فلساً للنصف الأول من سنة 2025 مقارنة بـ 50 فلساً للنصف الأول من سنة 2024.

صرّح الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة قائلاً:

«حافظت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة على مسار نموها القوي وعززت أداءها المالي خلال النصف الأول من سنة 2025 في كل من الجزائر وتونس والكويت بشكل خاص. وقد حققت الشركة خلال النصف الأول من سنة 2025 نمواً قوياً في الإيرادات الموحدة بلغت نسبته 6% على أساس سنوي ليصل إلى 367 مليون دينار كويتي.

وواصلت الشركة تعزيز الربحية خلال النصف الأول لسنة 2025 حيث ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 19% ليصل إلى 148 مليون دينار كويتي وبلغ معه هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 40%، بينما ارتفع صافي الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بنسبة ممتازة بلغت 65% على أساس سنوي ليلعب 42 مليون دينار

الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ارتفاعاً صحياً بنسبة 38% في النصف الأول من سنة 2025.

ساهمت استثماراتنا المستمرة في تحسين الشبكة وبرامج تعزيز رضا العملاء في تحقيق أداء قوي خلال النصف الأول من سنة 2025، الأمر الذي أدى إلى تحقيق زيادة قاعدة عملائنا بنسبة 4% على أساس سنوي لتصل إلى 26.4 مليون عميل. يواصل فريق الإدارة التزامه بالابتكار والتحسينات التشغيلية لكي تستمر الشركة في تقديم تجربة عملاء عالية الجودة.

إننا نتطلع لتحقيق المزيد من الأداء الجيد خلال النصف الثاني من هذه السنة، هذا وسوف نواصل الاستثمار في شبكتنا لكي نستمر في توفير تجربة اتصال على مستوى عالي من الجودة وتعزيز رضا العملاء من خلال التميز في المبيعات وتقديم الخدمات. لدي ثقة كبيرة بأن فريقنا قادر على توظيف هذه النتائج الممتازة وتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية وبالتالي وضع الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة على مسار مستدام والاستمرار في تعزيز الربحية على المدى الطويل.»

في تعليقه على النتائج المالية للنصف الأول من عام 2025، صرّح عبد العزيز يعقوب الباطين، الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت، قائلاً:

«تعكس هذه النتائج الإيجابية مدى فاعلية استراتيجيتنا بعيدة المدى، والتي تركز على الكفاءة التشغيلية، والتحول الرقمي، والابتكار المستدام، مع وضع تجربة العميل في صميم كل ما نقوم به. لقد شهد النصف الأول من هذا العام نقلة نوعية على عدة مستويات، شملت تعزيز البنية التحتية، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وتحقيق مستويات عالية من رضا العملاء، إلى جانب نيلنا لعدة جوائز تقديرية على المستويين المحلي والدولي.»

موضحاً الباطين ان اختتام النصف الأول بتحقيق إنجاز تقني بارز تمثل في الإطلاق الناجح لشبكة 5G Advanced، التي صاحبها حزمة من العروض الترويجية المبتكرة هي الأولى من نوعها في قطاع الاتصالات إقليمياً، ما يعكس ريادتنا في تقديم



ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

- **لدي ثقة كبيرة بفريقنا على توظيف النتائج الممتازة وتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية**
- **سوف نواصل الاستثمار بشبكتنا لتوفير مستوى عالي الجودة وتعزيز ثقة العملاء**

كويتي. وباستبعاد الأثر المالي في النصف الأول من سنة 2024 والنتائج عن تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة، سجل صافي



والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 31% ليصل إلى 45 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025 مقارنة بـ 34 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2024. وباستبعاد الأثر المالي الناتج عن زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمرة واحدة تماشياً مع سياسة الشركة، فسنجد أن الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء قد ارتفع بنسبة 14% في الفترة نفسها.

Ooredoo - تونس

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo تونس بنسبة 2%، لتصل إلى 7.0 مليون عميل في نهاية النصف الأول من سنة 2025. وارتفعت الإيرادات بنسبة 9% لتصل إلى 67 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2025، مقارنة بـ 62 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2024. كما ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للنصف الأول من عام 2025 بنسبة 12% ليلعب 28 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 25 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2024.

Ooredoo - الجزائر

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo الجزائر بنسبة 6% في نهاية النصف الأول من سنة 2025 لتصل إلى 14.5 مليون عميل. وارتفعت الإيرادات بنسبة 14% للنصف الأول من سنة 2025 لتصل إلى 129 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 114 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2024. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 21% ليلعب 58 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2025، مقارنة بـ 47 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2024.

Ooredoo - فلسطين

استقرت قاعدة عملاء Ooredoo فلسطين عند 1.5 مليون عميل في نهاية النصف الأول من سنة 2025. وانخفضت الإيرادات إلى 16 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2025، كما انخفض الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 6 مليون دينار كويتي لنفس الفترة. هذا وقد استمر الأداء في التأثر بشكل كبير من جراء النزاع المستمر في قطاع غزة والضفة الغربية.

Ooredoo - المالديف

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo المالديف بنسبة 4% في نهاية النصف الأول من سنة 2025 لتصل إلى 418 ألف عميل. كما بلغت الإيرادات 22 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2025، وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 12 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2025.



عبد العزيز يعقوب البابطين:

● كان لشركائنا الاستراتيجية مع القطاع الخاص والعام دور كبير لما حققناه من نتائج مميزة

● مستمرون في منهجيتنا القائمة على الكفاءة التشغيلية والتحول الرقمي والابتكار المستدام

نظرة على العمليات:

يمكن تلخيص الأداء التشغيلي للمجموعة على النحو التالي:

Ooredoo - الكويت

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت بنسبة 1.3% لتصل إلى 2.9 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2025. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 1% لتصل إلى 133 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد

تقنيات الجيل القادم مع المحافظة على مركزية العميل في منظومة الابتكار لدينا. وبين البابطين ان كان لشركائنا الاستراتيجية دور فاعل في بداية هذا العام، حيث قمنا بتعزيز تعاوننا مع شركات تكنولوجيا عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي مثل NVIDIA، إلى جانب تنفيذ مبادرات نوعية مع شركائنا بالنجاح في القطاعين الخاص والحكومي، كما اننا نسير بخطى وثيقة نحو دمج الذكاء الاصطناعي في خدماتنا بهدف تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

وأضاف البابطين انه على صعيد القيمة المضافة للعملاء، وسّعنا نطاق شركائنا مع شركات بارزة في قطاعات التجزئة والترفيه والسلع الاستهلاكية، بهدف تطوير برنامج الولاء الرائد «نجوم»، الذي أصبح اليوم الأكثر استخداماً وشمولية في فئته على مستوى الكويت والمنطقة. لقد حرصنا على أن يعكس هذا البرنامج أنماط الحياة الحديثة، من خلال تقديم مكافآت يومية وشبكة شركات تعزز من تجربة العميل وتحسن جودة حياته.

وبدوره، أكد البابطين أن تعزيز مجلس إدارة متوازن ومتكامل يعكس التزام الشركة المستمر بدفع عجلة النمو والابتكار، مشيراً إلى أن الخبرات المتنوعة لأعضاء المجلس تسهم في تعزيز القدرات التنافسية للشركة، وترسيخ ثقافة الشمولية والابتكار، وخلق بيئة عمل محفزة تدعم التطوير المهني والشخصي للموظفين، وتدفع التميز في الأداء المؤسسي.

وأضاف: «نؤمن بأن الخطوات التي اتخذناها للنمو المستمر في الأداء جاءت وفق استراتيجيتنا التي أرسيت أساساً متيناً لرؤيتنا الطموحة، والتي نعمل على تحقيقها بفريق ريادي وابتكاري مميز. رؤيتنا تنسجم مع مبادئ الاستدامة المؤسسية، وتُساهم في تعزيز مكانتنا كرائد في مجال التحول الرقمي على مستوى المنطقة.»

كما أعرب عن فخره واعتزازه بفرق العمل في جميع إدارات الشركة، مؤكداً أن العنصر البشري هو المحرك الحقيقي لنجاح Ooredoo. وقال: «بفضل التزام فرقنا وتمكين الكفاءات الوطنية، حصلنا على تصنيف ضمن أفضل بيئات العمل الأكثر إلهاماً، كما حصلنا ثمانية جوائز مرموقة ضمن جوائز 'ستيفي العالمية'، ما يبرز تفوقنا في الابتكار الرقمي وتطوير التطبيقات ومنصاتنا الإلكترونية.»

واختتم البابطين تصريحه بالتأكيد على التزام الشركة بتنفيذ خطتها الاستراتيجية المعتمدة على خمسة محاور رئيسية: تقديم تجربة عميل استثنائية، تمكين رأس المال البشري الوطني، تسريع الابتكار، تعزيز كفاءة العمليات الجوهرية، ووضع العميل في محور جميع قراراتنا. وقال: "إن رحلتنا مستمرة، ومعها تبقى رسالتنا واضحة: نحن هنا لطور عالم جميع عملاتنا. ونتطلع قدماً إلى مستقبل أكثر اتصالاً وذكاءً، نواصل فيه إحداث الأثر الإيجابي على عملاتنا وشركائنا ومجتمعنا."

في مقابلة حصرية مع تلفزيون الكويت

بيت التمويل الكويتي: قفزة نوعية في الخدمات المصرفية والتحول الرقمي



طلال العربي:



نهال المسلم:

في مقابلة حصرية مع برنامج «مساء الخير يا كويت» على تلفزيون دولة الكويت، سلط بيت التمويل الكويتي الضوء على خدماته وحلوله المصرفية المتميزة باعتباره العلامة الفارقة في عالم البنوك الإسلامية نظراً لكونه أكبر بنك في الكويت وأكبر شركة مدرجة في بورصة الكويت على مستوى القطاع الخاص بقيمة سوقية تفوق الـ 14 مليار دينار كويتي، وثاني أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم.

وكان بيت التمويل الكويتي قد أطلق مؤخراً باقة متنوّعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الفريدة التي تعزّز من تجربة العملاء، وتعكس ريادته ورؤيته القائمة على الاستدامة والابتكار والتفوّق الرقمي تحت شعار «خدمات مصرفية بلا حدود».

مركز خدمة المجموعة

وخلال اللقاء، تحدثت نائبة المدير العام للمنتجات في بيت التمويل الكويتي، نهال المسلم عن عدد من الركائز الهامة التي تدرج تحت إستراتيجية البنك ومن بينها التحول الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي، والتكامل والترابط على مستوى بنوك المجموعة، مؤكدة أنه من هذا المنطلق تم إطلاق مركز خدمة المجموعة (KFH Group Service Center) لكل من كويت ترك - تركيا، وبنك بيت التمويل الكويتي - مصر، ويقدم خدماته في فرع مشرف، بهدف تلبية احتياجات العملاء وتوفير تجربة مصرفية متكاملة لهم. وهذه ما هي إلا البداية مع تركيا ومصر، والقادم سيكون التوسع إلى باقي دول المجموعة بإذن الله.

وأضافت المسلم أن المركز يقدم مجموعة خدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، وتشمل: تسهيل إجراءات فتح الحسابات للعملاء وتحديث بياناتهم الشخصية والمصرفية لضمان استمرارية الخدمات بكفاءة، وتقديم الدعم الفني لتفعيل واستخدام التطبيقات المصرفية لكل من «كويت ترك - تركيا»، وبنك بيت التمويل الكويتي - مصر، ما يتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء معاملاتهم بسهولة وأمان.

أول بنك في الكويت يطلق حساب الذهب

وعن حساب الذهب، أوضحت المسلم أن بيت التمويل الكويتي هو أول بنك في الكويت يطلق هذا الحساب منذ عام 2013 وقد تطور الحساب على مدى سنوات، حيث يمكن للعميل ان يفتح حساب الذهب ويقوم بعمليات بيع وشراء الذهب من خلال جميع القنوات البيعية للبنك سواء جهاز الصرف الآلي ATM أو الفروع المصرفية أو KFHonLINE وذلك على مدار الساعة. كما يمكن للعميل تخزين الذهب بشكل مجاني لدى البنك.

خدمة إهداء الذهب

وتابعت المسلم: «أضفنا للعملاء خدمة إهداء الذهب من خلال تطبيق البنك، ليتمكن العملاء من تقديم الذهب كهدية مع إرفاق رسالة تهنئة خاصة من بين العديد من النماذج الموجودة في التطبيق بسهولة ويسر، حيث يتمكن المرسل من إهداء الذهب عبر رابط إلكتروني يُتيح للمتسلم الحصول على هدية الذهب مباشرة، كما يمكن للمتسلم الاحتفاظ بالهدية

- الابتكارات في البطاقات المصرفية تعزز تجربة العميل في عالم المدفوعات
- بطاقة KFH Re-wards الافتراضية نقلة في الرقمنة والاستدامة

إلى 2000 دينار كويتي، وفقاً لشريحة الراتب الخاصة بهم، على أن يتم سداد المبلغ في الشهر التالي. وتتميز الخدمة بكونها فورية ومجانية، ويمكن الحصول عليها بسهولة عبر تطبيق KFHonLINE.

البطاقة الافتراضية

وحول البطاقة الافتراضية، أشار نائب مدير عام البطاقات المصرفية في بيت التمويل الكويتي طلال العربي، خلال المقابلة التلفزيونية، إلى طرح منتج جديد من البطاقات مسبقة الدفع كتجربة مميزة في عالم المدفوعات باعتبارها من أبرز طرق الدفع السهلة والآمنة، وهي بطاقة KFH Rewards مسبقة الدفع الافتراضية، والتي يمكن إصدارها لجميع عملاء بيت التمويل الكويتي مباشرة عبر تطبيق KFHonLINE بسهولة وأمان وعلى مدار الساعة. وتتيح البطاقة للعملاء كسب نقاط غير محدودة من برنامج «KFH Rewards» بالإضافة إلى استرداد نقدي عند استخدام البطاقة، حيث تمنح هذه الميزة العملاء فرصة الاستفادة القصوى من كل عملية شراء يقومون بها.

- إطلاق مركز "خدمة المجموعة" ضمن استراتيجية التكامل
- التمويل بضمان الذهب.. أحد أبرز وأهم الحلول التمويلية

في حساب الذهب الخاص به أو تحويلها لكاش.

التمويل بضمان الذهب

وأضافت المسلم أن بيت التمويل الكويتي قد أطلق منتج «التمويل بضمان الذهب» الأول من نوعه في الكويت، ويتيح للعملاء الحصول على تمويل بضمان السبائك المتوفرة بحساب الذهب الخاص بهم، وبذلك تتوفر للعملاء فرصة الاستفادة من قيمة الذهب دون الحاجة إلى بيعه، ويعد المنتج أحد أبرز وأهم الحلول التمويلية الجديدة الهادفة إلى تطوير تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم.

EMERGENCY CASH

واستعرضت المسلم خدمة Emergency Cash باعتبارها إحدى الخدمات المتميزة التي يقدمها بيت التمويل الكويتي، والتي تلبي احتياجات العملاء بشكل خاص خلال موسم الصيف والعطلات، عندما يواجه البعض حاجة للحصول على مبلغ مالي لتغطية نفقات السفر قبل ايداع الراتب، حيث تتيح هذه الخدمة للعملاء الحصول على مبلغ يتراوح بين 100



مع تطوير القنوات الرقمية ومختلف الفروع الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية.

200 خدمة مصرفية رقمية

وأوضح مندني ان تطبيق KFHonline يوفر أكثر من 200 خدمة مصرفية رقمية للعملاء والتي تشمل خدمة «ومض» وفتح الحسابات إلكترونياً والطباعة الفورية لجميع البطاقات المصرفية، وشراء وبيع الذهب وحلول السداد والدفع الإلكتروني، مشيراً إلى أن الأرقام تعد دليلاً واضحاً على مدى النجاح والتفوق الذي تحقق في التحول الرقمي، حيث نفذ عملاء بيت التمويل الكويتي ما يزيد عن 400 مليون عملية مصرفية رقمية فعلية خلال العام 2024.

KFH Mobig و KFH Go

وأكد مندني زيادة انتشار أجهزة الصرف الآلي ATM وفروع KFH Go الذكية ومركبات KFH Mobi التي تحتوي على جهازين وهما جهاز صراف آلي شامل، وجهاز لإصدار البطاقات الفورية، مبيناً ان فروع KFH Go تتيح إجراء باقة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية التفاعلية.

تحديث شامل لتطبيق KFHonline

ونوه مندني الى التحديث الشامل لتطبيق-KFH Honline والذي تضمن تصميمًا جديدًا للصفحة الرئيسية لتتيح للعميل استخدامًا أكثر سلاسة وتفاعلية، ويسهل له الوصول إلى الخدمات المصرفية المختلفة، وعرض أحدث المنتجات والخدمات التي تتلاءم مع مستخدم التطبيق، كما تضمن تحديث التطبيق الإلكتروني تطويراً للصفحة الشخصية للعميل بما يتيح للعملاء عرض تفاصيل برامجهم المصرفية والاستفادة من المزايا المخصصة لكل برنامج، مع توفير خدمات جديدة ومنها البطاقة الرقمية الجديدة والفورية والتحكم بحدود الاستخدام لبطاقة الصرف الآلي.

ويواصل بيت التمويل الكويتي ريادته في الابتكار الرقمي وتميزه في تقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.



مشعل مندني:

• «فهد» هو بداية

لانطلاقة كبرى

في مجال الذكاء الاصطناعي

• أكثر من 400 مليون

عملية مصرفية رقمية

نفذها العملاء خلال

2024

صديقة للبيئة

وحول المزايا التي توفرها «البطاقة الافتراضية»، أشار العريبي الى أن هذه البطاقة تتيح طرق دفع مرنة وفقاً لاحتياجات العميل عند التسوق عبر الإنترنت أو دفع الفواتير أو الشراء في المتجر، مما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع والبيئة من خلال تقليل النفايات البلاستيكية عن طريق استبدال البطاقة التقليدية بالبطاقة الافتراضية وتقليل استهلاك الورق من خلال التقديم على البطاقة أونلاين وخفض الانبعاثات لعدم الحاجة إلى استخدام السيارات لتسليم البطاقات.

المحافظ الرقمية

وعن المحافظ الرقمية، قال العريبي أن بيت التمويل الكويتي يوفر خدمة الدفع باستخدام Apple Pay، Google-Pay، وFitbit pay، وGar-min pay، وكذلك خدمة الدفع باستخدام Samsung pay، منوها الى ان هذه الخدمة سهلة وأسرع في الاستخدام من البطاقات والمبالغ النقدية، مع إمكانية إضافة بطاقات السحب الآلي والائتمانية ومسبقة الدفع في المحافظ الرقمية.

«فهد».. أول موظف افتراضي

من جانبه، تحدث المدير التنفيذي للقنوات الرقمية، مشعل مندني عن «فهد» والذي نجح بيت التمويل الكويتي في إطلاقه ليكون أول موظف افتراضي معتمد على الذكاء الاصطناعي في الكويت، وقد أصبح «فهد» حاضراً بشكل دائم في فرع البنك بالأقنيوز - المرحلة الرابعة لتقديم المساعدة للعملاء على مدار الساعة من خلال شرح الخدمات التي يقدمها البنك والإجابة على الاستفسارات والأسئلة بكل سرعة ووضوح، وتقديم المساعدة للعملاء في كل الخطوات عند استخدامهم جهاز الصرف الآلي ATM.

تعزيز الابتكار

وأكد مندني أن إطلاق «فهد» يعد مبادرة جديدة لتعزيز الابتكار في بيت التمويل الكويتي، وامتداداً لمسيرته الرائدة في التحول الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي التي نجحت في تقديم العديد من الخدمات والحلول المالية الرقمية فائقة الجودة

حلت بنتائج إيجابية متميزة في الربع الثاني من 2025

«الكويتية» تحقق 324 مليون دولار إيرادات تشغيلية و285 مليون دولار مبيعات إجمالية

الفقعان: النتائج تعكس مدى التزام الشركة بتنفيذ خطتها الاستراتيجية في تطوير القطاعات التشغيلية

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تحقيق نتائج إيجابية في الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بالربع الأول من نفس العام، حيث يواصل الناقل الوطني لدولة الكويت جهوده الدؤوبة للوصول إلى إنجازات وتطور في منظومة التشغيل بالكامل تماشياً مع الخطة التشغيلية للشركة للعام 2025.

هذا وحقت الخطوط الجوية الكويتية إيرادات تشغيلية بالربع الثاني بقيمة 324 مليون دولار بارتفاع بلغ 6% عن الربع الأول، كما حققت مبيعات إجمالية بالربع الثاني بقيمة 285 مليون دولار بارتفاع بلغ 14% عن الربع الأول، كذلك قامت الشركة بخفض التكاليف التشغيلية بالربع الثاني بنحو 19.4 مليون دولار أي بنسبة انخفاض بلغت 20% عن الربع الأول.

علاوة على ذلك، نمت حركة المسافرين في مبنى الركاب T4 بالربع الثاني بنحو 9% مقارنة بالربع الأول، حيث بلغ عدد المسافرين مليون مسافر، كما ارتفع عدد رحلات الذهاب في الربع الثاني إلى نحو 7,063 رحلة بنسبة بلغت 9% مقارنة بالربع الأول، وأخيراً حققت الشركة التزاماً بانضباط مواعيد اقلع الرحلات OTP بنسبة 85%.

وبهذا الصدد، صرح رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن / عبدالمحسن سالم الفقعان أن هذه النتائج تعكس مدى التزام الخطوط الجوية الكويتية بتنفيذ المبادرات التي سبق وأن اعتمدها مجلس الإدارة و التزام الإدارة التنفيذية بتطبيقها والتي تهدف إلى تطوير كافة القطاعات التشغيلية بالشركة حيث ركزت هذه المبادرات على تخفيض المصروفات ورفع الإيرادات بالإضافة إلى فرض إجراءات تعمل على الحد من التكاليف الإضافية مع الحرص على جانب السلامة التشغيلية، مشيراً إلى أن مجلس إدارة الشركة يسعى جاهداً للوصول الناقل الوطني إلى أعلى مستويات الأداء والكفاءة وتقديم أفضل الخدمات للعملاء الكرام وذلك وفق الخطة الموضوعية.

وأضاف الفقعان أن هذه النتائج تعد ثمرة نجاح وجهد كبير يبذلونه منتسبي الخطوط الجوية الكويتية على مدار العام ومدى تفانيهم في العمل لتحقيق هذه الإنجازات والنتائج الإيجابية والتميزة، مؤكداً على أن ذلك أيضاً يثبت مدى التزام الخطوط الجوية الكويتية بتطوير منظومتها التشغيلية وتحسين جودة أدائها بالكامل سواء على المستوى الخدمي أو التشغيلي أو التقني أو الكوادر المتميزة العاملة في صفوف الشركة.

وبين الفقعان أنه رغم التحديات التي واجهت الخطوط الجوية الكويتية في الآونة الأخيرة، من عدد الطائرات المحدود بسبب تأخر استلامها من المصنع لأسباب ترجع إلى نقص في قطع الغيار بالإضافة إلى ما مرت به المنطقة من التوترات الجيوسياسية والأوضاع الإقليمية وحالة عدم

أداء الربع الثاني لعام 2025

مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الأول 2025

عدد الرحلات المغادرة

↑ 7,063
9%

الإيرادات التشغيلية

↑ US \$ 324M
6%

إيرادات المبيعات

↑ US \$ 285M
14%

خفض التكاليف

US \$ 19.4M
20%
التوفير

عدد الركاب

↑ +1M
9%

دقة مواعيد التشغيل

↑ 85%

الجدير بالذكر أن الخطوط الجوية الكويتية تأسست عام 1954 وتمتلك أسطولاً جديداً مكوناً من أحدث الطرازات من أكبر شركات عالم الطيران وهي بوينغ وإيرباص، كما يحتوي الأسطول على أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة التي تتواءم مع أفضل المعايير العالمية للطيران إضافة إلى أنه مزود بأحدث البرامج الترفيهية والمقاعد التي صممت بطريقة عصرية لتناسب مع عملاء الناقل الوطني، لاسيما أن الشركة تحتوي على أفضل الكفاءات العاملة في المنطقة من مختلف التخصصات الفنية الحاصلة على الخبرة والكفاءة العالية وفق أعلى المعايير الفنية، كما تسعى الخطوط الجوية الكويتية إلى الوصول لأفضل مستويات الجودة بخدمة عملائها الكرام وتطوير المنظومة التشغيلية في الشركة بما يتماشى مع أحدث ما توصل إليه قطاع النقل الجوي التجاري.

الاستقرار إلا أن الشركة استطاعت بفضل الله ثم جهود أبنائها المخلصين بتخطي هذه التحديات والوصول إلى الأهداف المنشودة ألا وهي تحقيق نتائج إيجابية غير مسبوقه.

وذكر الفقعان أن الناقل الوطني مستمر بالتركيز على تحسين أداء الشركة من حيث زيادة الإيرادات وتقليل المصروفات بما لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للركاب الكرام وعلى رأسها الامن والسلامة التشغيلية، كما أن الخطوط الجوية الكويتية تواصل واجبها تجاه المسافرين بتقديم خدمات جديدة تواكب أحدث ما توصلت إليه صناعة الطيران حول العالم في كافة الجوانب الخدمية لا سيما تحديث انظمتها التكنولوجية وتطوير تقنياتها والتوسع التكنولوجي، بالإضافة إلى التعاون بين المؤسسات والشركات الوطنية مما يساهم في تنشيط الاقتصاد بدولة الكويت ومواكبة رؤية الكويت 2035.

بنك بوبيان يحصل على مجموعة من الشهادات الدولية ISO 21500 في إدارة وتنفيذ المشاريع المؤسسية



عبدالله المحري: إنجاز وتقدير جديد يعكس التزام بوبيان بالحوكمة الفعالة والتنفيذ المدروس للمشاريع الاستراتيجية

المشاريع والبرامج والمحافظ داخل البنك. وقد تم التدقيق في مدى التزام البنك بتطبيق المنهجيات القياسية، ومستوى تكامل الحوكمة، وكفاءة فرق العمل، وآليات التقييم والرقابة والتوثيق.

كما تضمنت معايير الاعتماد التأكد من قدرة البنك على ربط الأهداف الاستراتيجية بالمشاريع التنفيذية، وفعالية دوره في قياس الأداء وتوزيع الموارد وإدارة المخاطر بطريقة احترافية. وأظهرت النتائج أن بنك بوبيان يمتلك بنية مؤسسية متكاملة تركز على

معايير الحوكمة العالمية وتُحقق التميز في التنفيذ. يُذكر أن شهادات ISO 21500 من أبرز المعايير الدولية، والتي تهدف إلى توجيه المؤسسات لتطبيق

أفضل الممارسات في مجالات:

إدارة المشاريع (ISO 21502)

إدارة البرامج (ISO 21503)

إدارة المحافظ (ISO 21504)

حوكمة المشاريع (ISO 21505)

وتوفر هذه المعايير إرشادات موحدة تربط بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ العملي، بما يدعم المؤسسات في تحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة.

وتُعد SGS من أبرز الشركات العالمية المتخصصة في منح الشهادات والتدقيق والاختبار، تمتد عملياتها لأكثر من 2500 جهة تشغيلية متخصصة في 115 دولة حول العالم، وتتمتع بخبرة تزيد عن 145 عاماً، إلى جانب التزامها بأعلى معايير الجودة والأمثال، ما يجعلها شريكاً موثوقاً للمؤسسات الساعية إلى التميز والاستدامة.

مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، وقيادة التحول المبني على الكفاءة والانضباط والتميز، من خلال نهج مرن قابل للتطوير.

وأضاف "يحرص بنك بوبيان على ترسيخ ثقافة الحوكمة وتعزيز كفاءة إدارة المشاريع على مستوى المؤسسة ككل، من خلال بناء بيئة مؤسسية تعتمد على التخطيط السليم والتنفيذ الفعال، وتستند إلى معايير دولية تضمن تحقيق القيمة المضافة في كل أعمالنا التشغيلية".

وأوضح المحري أن تأسيس مكتب إدارة المشاريع المؤسسية التابع إلى مركز التميز في البنك كان خطوة استراتيجية تهدف إلى توحيد الرؤية وتكامل الجهود في إدارة المشاريع والبرامج والمحافظ، لنبرهن من خلال هذا الإنجاز أننا لا نكتفي بالممارسات الجيدة، بل نطمح إلى الوصول إلى أعلى درجات النضج المؤسسي الذي يواكب تطلعاتنا للمستقبل.

وأختتم المحري قائلاً "نفخر بهذا النجاح الذي جاء بالتعاون الفعال بين مختلف الإدارات وفرق العمل داخل البنك، ونعمل على الاستفادة من هذا الأساس المدعوم برؤية واضحة نحو الريادة المؤسسية ورفع مستوى جاهزية التنفيذ وتعزيز نطاق التحسن المستمر في مختلف المبادرات الاستراتيجية للبنك.

معايير الحصول على الشهادات

جاء حصول بنك بوبيان على شهادات ISO21500:2021 بعد تقييم دقيق أجرته جهات اعتماد دولية متخصصة، شملت مراجعة شاملة لجميع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة

في خطوة جديدة تؤكد ريادة بنك بوبيان في تبني أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة والإدارة المؤسسية، أعلن البنك عن حصول مكتب إدارة المشاريع المؤسسي EPMO على شهادة ISO 21500:2021، إلى جانب الشهادات المُكملة وهي: ISO 21503، ISO 21502، ISO 21504، و ISO 21505، ليكون بذلك أحد أهم المؤسسات الرائدة إقليمياً في تحقيق هذا الإنجاز الكامل.

تمثل هذه الشهادات اعترافاً دولياً بكفاءة أنظمة العمل في بنك بوبيان، لاسيما في مجال حوكمة وإدارة المشاريع المؤسسية، حيث يعمل EMPO على الربط الفعال بين الخطط الاستراتيجية والمشاريع التشغيلية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أقصى درجات الانضباط المؤسسي.

وجرى تسليم الشهادات خلال زيارة رسمية إلى بنك بوبيان، استقبل خلالها كل من الرئيس التنفيذي للعمليات في البنك، عبدالله المحري، ورئيس مركز التميز محمد الزيني، ورئيس مكتب إدارة المشاريع المؤسسية أحمد روميه، وفداً من شركة SGS العالمية، الجهة المانحة للشهادات، ضم كلاً من المدير العام للشركة، سمير راجان، ومدير المشاريع في وحدة ضمان الأعمال، إسماعيل مصطفى.

وبهذه المناسبة قال المحري "يمثل حصولنا على هذه المجموعة من شهادات الأيزو توجيهاً لمسيرة ناجحة في إدارة المشاريع والبرامج والمحافظ، وامتداداً لرؤية البنك في التحول المؤسسي القائم على الحوكمة والابتكار والأداء، ويعكس قدرته على

بنك قطر الوطني: مشروع القانون الأمريكي «الكبير والجميل» يمهّد لإجراءات هيكلية واسعة

للنشاط الاقتصادي.

البعد الثاني للتأثير تتمثل في زيادة القانون بشكل كبير من عجز الموازنة الفيدرالية الأمريكية ومسار الدين في السنوات القادمة. يتضمن مشروع القانون مجموعة من الإجراءات التي ستضغط على المالية العامة، بما في ذلك تمديد التخفيضات الضريبية، وخفض عائدات ضرائب الشركات، وتوسيع نطاق الخصومات. من ناحية أخرى، يتضمن مشروع القانون بعض التخفيضات في الإنفاق، تستهدف بشكل رئيسي برامج الاستحقاقات وشبكات الأمان الاجتماعي، ولكنها أصغر نسبياً.

ومن المؤكد أن الزيادة الكبيرة في حجم ديون الخزنة الأمريكية ستشكل اختباراً لمدى شهية الأسواق العالمية، وسيستج عنها ارتفاع في أسعار الفائدة، وستؤدي زيادة المعروض من سندات الخزنة إلى انخفاض أسعارها، وبالتالي إلى ارتفاع في عوائدها.

ورأى التقرير أن البعد الثالث للتشريع الجديد ينطوي على تأثير كبير في إعادة توزيع الدخل بين الأسر. ومن خلال قنوات متعددة، تكون الآثار التوزيعية الصافية لمشروع القانون OBBB تنازلية. بمعنى آخر، سيفيد هذا التشريع الأسر ذات الدخل المرتفع، بينما سيقفل الدعم المقدم للأسر ذات الدخل المنخفض. وتحديداً، ستخسر الأسر التي تقع في أدنى 20% من نطاق توزيع الدخل 560 دولار أمريكي سنوياً، أي حوالي 2.3% من دخلها بعد خصم الضرائب. وستأتي خسائر هذه الفئة بشكل رئيسي نتيجة لتخفيضات في برامج المساعدة الطبية وشبكات الأمان الاجتماعي، مثل برنامج المساعدة الغذائية التكميلية.

ستتأثر الأسر في الشرائح العليا ضمن نطاق توزيع الدخل بشكل أقل بالسياسات الطبية وشبكات الأمان، ولكنها ستستفيد بشكل كبير من تمديد أحكام ضريبة الدخل منتهية الصلاحية في قانون التخفيضات الضريبية والوظائف، والذي يتضمن أحكاماً تراعي معدلات ضريبية أقل، بالإضافة إلى خصومات وإعفاءات شخصية أعلى.



2034، مقارنة بسيناريو عدم تطبيق مشروع القانون. ويُعد هذا تأثيراً بالغ الأهمية على الاقتصاد، بالنظر إلى أن متوسط النمو الاقتصادي السنوي في الولايات المتحدة بلغ 2.2% خلال العقدين الماضيين.

وأضاف: "ستكون التأثيرات أكبر على المدى القصير، حيث سيعزز مشروع القانون الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9% في عام 2026. وسيأتي الدفع الأولي للنشاط الاقتصادي، إلى حد كبير، من زيادة الطلب الكلي، نتيجة لارتفاع الدخل المتاح للأسر الأكثر ثراءً، والبند التي تحفز الاستثمار. وبعد عام 2026، ستحسن معدلات الضرائب المنخفضة حوافز العمل، مما يزيد من مشاركة القوى العاملة وساعات العمل، وبالتالي يعزز النمو. بشكل عام، تشير آليات النمو المختلفة إلى دفعة إيجابية وهامة

اعتبر بنك قطر الوطني QNB أن «مشروع القانون الكبير والجميل» (OBBB) يمهّد الطريق لتطبيق تدابير ضريبية وبرنامج إنفاق وإجراءات هيكلية واسعة النطاق، ذات تأثيرات اقتصادية طويلة الأمد على الولايات المتحدة.

ولفت بنك قطر الوطني QNB في تقريره الأسبوعي، إلى مشروع القانون يقدم إجمالاً دفعة قوية للاقتصاد، وإن كان ذلك على حساب تصاعد مسار الدين، مع إحداث تحولات كبيرة في توزيع الدخل.

وقال التقرير إن التاريخ سيذكر «مشروع القانون الكبير والجميل» (OBBB) كواحد من أكثر المبادرات تأثيراً وتحولاً خلال ولاية الرئيس ترامب الثانية.. مضيفاً أن مشروع القانون يمتد على ما يقارب 900 صفحة، وقد تبلور بعد أشهر من المفاوضات الشاقة والمناورات السياسية في الكونغرس. وتم إقراره أخيراً بفارق ضئيل في مجلسي الشيوخ والنواب، بأغلبية 51 صوتاً مقابل 50 صوتاً و218 صوتاً مقابل 214 صوتاً على التوالي، قبل أن يوقعه الرئيس ترامب ليصبح قانوناً نافذاً في الرابع من يوليو، يوم الاستقلال الأمريكي.

في جوهره، يسن مشروع القانون تغييرات رئيسية على قانون الضرائب الأمريكي، حيث يوسع التخفيضات الضريبية للأفراد ذوي الدخل المرتفع والشركات، ويقلص تمويل برامج شبكات الأمان الاجتماعي، ويعيد تحديد أولويات الإنفاق. وقد أثار هذه الإصلاحات نقاشات حادة حول تأثيرها التوزيعي واستدامتها على المدى الطويل. ونظراً لحجم مشروع القانون OBBB ونطاقه، فإن آثاره الاقتصادية الكلية ضخمة وواسعة النطاق.

وحلّل بنك قطر الوطني QNB في تقريره الجوانب الرئيسية لمشروع القانون من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها توقع أن يُحدث مشروع القانون تأثيراً توسعياً ملموساً على الاقتصاد خلال العقد المقبل. ووفقاً لتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المتوسط بنسبة 0.5% خلال الفترة 2025-

صناديق الأسهم العالمية تشهد تدفقات نقدية إيجابية بقيمة 8.71 مليار دولار خلال الأسبوع الماضي



شهدت صناديق الأسهم العالمية صافي تدفقات داخلية بقيمة 8.71 مليار دولار خلال الأسبوع المنتهي في 23 يوليو، مدعومة بالتفاؤل بشأن اتفاقات تجارية أمريكية، وبيانات اقتصادية أقوى من المتوقع في الولايات المتحدة، إضافة إلى بداية مشجعة لموسم الأرباح.

دفعة قوية

وفقاً لبيانات LSEG Lipper، عوّضت هذه التدفقات الانسحاب الصافي البالغ 4.4 مليار دولار في الأسبوع السابق، مع تحسّن شهية المستثمرين تجاه المخاطرة.

جاء ذلك في أعقاب اتفاق بين الولايات المتحدة واليابان خفض الرسوم الجمركية على الواردات اليابانية إلى 15%، في حين عبّر المستثمرون عن تفاؤلهم بشأن التوصل لاتفاق مماثل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وسجلت صناديق الأسهم الأوروبية أعلى تدفقات صافية في 11 أسبوعاً عند 8.79 مليار دولار، بينما جذبت صناديق آسيا 1.17 مليار دولار. أما صناديق الأسهم الأمريكية، فشهدت تباطؤاً في وتيرة الخروج لتسجل صافي انسحاب بـ 2.68 مليار دولار مقارنة بـ 11.67 مليار في الأسبوع السابق. وبالنسبة للقطاعات المختلفة، جذبت صناديق التكنولوجيا 1.61 مليار دولار، بينما أضاف قطاعا المال والصناعة 1.13 مليار و1.61 مليار دولار على التوالي.

سوق الدخل الثابت

في سوق الدخل الثابت، استمرت التدفقات إلى صناديق السندات العالمية للأسبوع الرابع عشر على التوالي، مسجلة صافي 17.94 مليار دولار. وتدفقت 4.14 مليار دولار إلى صناديق السندات قصيرة الأجل، في أكبر رقم خلال 13 أسبوعاً، بينما جذبت صناديق السندات باليورو 3.89 مليار دولار وصناديق العائد المرتفع 2.51 مليار دولار. أما صناديق السلع، فسجّلت صناديق الذهب والمعادن الثمينة صافي مشتريات بـ 1.9 مليار دولار، وهو الأعلى منذ 18 يونيو. وجذبت صناديق الأسواق الناشئة 2.19 مليار دولار في السندات و250 مليون دولار في الأسهم، بعد أسبوع شهد صافي انسحاب بـ 1.14 مليار و155 مليون دولار على التوالي.

«غولدمان ساكس» يعود لدور صانع السوق الرئيسي للصناديق المتداولة

البنك يعود للنشاط عبر صندوق قيمة أصوله 34 مليون دولار

إنتليجنس،
أرباح كبيرة للصناديق المتداولة
في البورصة

قال المحلل في «بلومبرغ إنتليجنس»، أثناسيوس بساروفاجيس: «عندما تنظر إلى إيرادات شركات مثل «جين ستريت» و«سيتاديل»، يتضح مدى ربحية هذا المجال. فالجزء الأكثر ربحاً في منظومة الصناديق المتداولة في البورصة لا يكمن في المنتجات ذاتها، بل في البنية التحتية المحيطة بها مثل صناعة السوق والخدمات والعمليات. إنه مجال تنافسي للغاية، لكن البنك الكبير يمكن الرهان على نجاحه في هذا المجال».

من جانبها، أشارت «كابيتال غروب»، الجهة المصدرة لصندوق «سي جي يو إس لارج غروث»، إلى النشاط المتزايد في قطاع الصناديق المتداولة في البورصة. أوضح سكوت زيفر، رئيس منتجات الصناديق المتداولة في البورصة وأسواق رأس المال في «كابيتال غروب»: «نحن دائماً نبحث عن شركات مع مزودي سيولة عالية الجودة، ومع هذا النشاط الكبير والنمو المتوقع في فئة صناديق المتداولة، من الرائع أن نرى غولدمان ساكس يتولى دور صانع السوق الرئيسي لصندوق «سي جي يو إس لارج غروث».



وشركة «سيتاديل سيكيوريتيز» (Citadel Securities)، والتي تُعد الآن ركائز أساسية لسوق التداول الثانوي للصناديق المتداولة في البورصة.

في الوقت الراهن، تتولى «جين ستريت» دور صانع السوق الرئيسي في أكثر من 800 صندوق مدرج عبر بورصات «نيويورك أركا» (NYSE Arca) وبورصة شيكاغو لعقود الخيارات (Cboe) وبورصة «ناسداك»، بينما تغطي «سيتاديل» أكثر من 450 صندوقاً. وتشرف «فيرتو فاينانشال» أكثر من 700، و«سكويهاننا» أكثر من 600، وفقاً لبيانات من البورصات جمعتها «بلومبرغ

يُشير التصنيف كصانع سوق رئيسي إلى التزام بتوفير السيولة، ويتطلب ذلك عادة رأس مال ودعمًا في عمليات التداول.

كان انسحاب «غولدمان» خلال 2017 قد شهد تخليه عن أدواره القيادية في مئات الصناديق التي كان يمولها سابقاً، وسط تحولات تنظيمية أعقبت الأزمة المالية دفعت بعض البنوك إلى الخروج من هذا المجال، بحسب ما أفادت به «بلومبرغ نيوز» آنذاك. سرعان ما ملأت هذا الفراغ شركات تركز على التداولات عالية التردد مثل «جيني ستريت» (Jane Street) و«سكويهاننا فاينانشال غروب» (Susquehanna Financial Group)

عاد بنك «غولدمان ساكس غروب» ليكون ضمن صانعي السوق الرئيسيين للصناديق المتداولة في البورصة، وذلك بعد انقطاع دام ثمانية أعوام، مستأنفاً حضوره في زاوية من عالم المال باتت تهيمن عليها شركات التداول عالي التردد.

تولت الشركة دور صانع السوق الرئيسي لصندوق «سي جي يو إس لارج غروث» (CG US Large Growth ETF) المتداول في البورصة تحت رمز (CGGG) وقيمه 34 مليون دولار، والذي أطلقته شركة «كابيتال غروب» (Capital Group) في أواخر يونيو الماضي. تمثل هذه الخطوة أول عودة علنية لـ«غولدمان» إلى نشاط داخل الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد انسحبت منه بشكل كبير خلال 2017. يأتي هذا استجابة لطلب متزايد من العملاء، وفقاً لما أفاد به شخص مطلع على الأمر طلب عدم الكشف عن هويته. رفض البنك التعليق على الموضوع.

دعم صناديق الاستثمار المتداولة

صانعو السوق الرئيسيون يُعدون جزءاً محورياً في بنية صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، إذ يقومون بتسعير عروض الشراء والبيع، ويساعدون أحياناً في تمويل الصناديق الجديدة.

تباطؤ مرتقب في اقتصاد منطقة اليورو مع انحسار دعم التجارة

ألمانيا تقود التباطؤ في منطقة اليورو بانكماش 0.1% بينما تواصل إسبانيا النمو وفرنسا وإيطاليا تسجيل أداء ضعيف

في السياق ذاته، يُنتظر أن تُعزز بيانات التضخم المرتقبة يوم الجمعة ثقة البنك المركزي الأوروبي في أن الأسعار باتت تحت السيطرة. يُتوقع ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة 1.9% في يوليو، بانخفاض طفيف عن نسبة 2% المسجلة في يونيو، وهو ما يضعها دون المستوى المستهدف مباشرة. أما معدل التضخم الأساسي، فمن المرجح أن يظل مستقرًا عند 2.3%.

اليورو القوي يهدد استقرار الأسعار

يتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يبلغ التضخم هدفه المحدد عند 2% على المدى المتوسط، بعد تراجع مطول دون هذا المستوى. إلا أن قوة اليورو تُعد من أبرز التهديدات لهذا السيناريو، إذ قد تؤدي إلى انخفاض إضافي في تكاليف الواردات، مما يقلل من تنافسية الصادرات.

كذلك، فإن التوصل إلى اتفاق تجاري غير ملائم مع الولايات المتحدة قد يتسبب في مزيد من التباطؤ في وتيرة التضخم، رغم أن حجم التأثير سيعتمد على كيفية تعاطي الاتحاد الأوروبي مع الاتفاق. ويُعول مسؤولو البنك المركزي الأوروبي على اجتماعهم المقبل في سبتمبر للحصول على رؤية أوضح، إذ من المقرر أن تصدر خلاله مجموعة جديدة من التوقعات الاقتصادية التي تتيح تقييمًا دقيقًا لتداعيات أي اتفاق محتمل.

وفي مقابلة صحفية نُشرت السبت، قال بييرو سيبولوني، عضو المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي، إن البيانات الاقتصادية تُظهر «إشارات متضاربة».

وأضاف في حديثه لصحيفة «ديلو» السلوينية: «في سبتمبر، ولاحقاً هذا العام، سنحصل على مزيد من المعلومات التي سيتم إدراجها ضمن التوقعات الاقتصادية المعدلة». وتابع: «سيتعين علينا مراقبة تأثير اضطرابات التجارة على الأسعار في منطقة اليورو، بما في ذلك تأثيرها على سلاسل التوريد، وكذلك تحول مسارات التجارة، وهو ما بدأ يؤدي بالفعل إلى زيادة واردات منطقة اليورو من الصين».



يمكن للمُصدريين الألمان «التعايش معه».

من جهتها، سلطت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد الضوء على مرونة الاقتصاد، عقب أن قرر صانعو السياسة النقدية الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الأولى منذ عام. ورغم اعترافها بأن تسارع النشاط التجاري في بداية العام لعب دوراً في تحسين الأرقام، فقد أكدت أيضاً على وجود مؤشرات على «ارتفاع الاستهلاك والاستثمارات».

يُتوقع أن تُظهر البيانات الاقتصادية الرئيسية لمنطقة اليورو، والمقرر صدورها خلال أيام، حالة من الركود في الاقتصاد خلال الربع الثاني، كنتيجة لانهاء أثر التسريع المسبق لأنشطة التجارة المرتبط بالرسوم الجمركية الذي منح الاقتصاد دفعة مؤقتة مطلع هذا العام.

يتوقع اقتصاديون استطلعت «بلومبرغ» آراءهم أن تُظهر بيانات يوم الأربعاء ثبات الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو، بعد نمو نسبته 0.6% في الربع الأول. وقد جاء هذا الأداء نتيجة لارتفاع مفاجئ في حركة التجارة، ظهر بوضوح في بيانات إيرلندا، قبيل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المرتقب بشأن فرض رسوم جمركية على الواردات عالمياً.

قالت سيمونا ديلي تشياني، كبيرة اقتصاديي منطقة اليورو لدى «بلومبرغ إيكونوميكس»: «من المرجح أن يؤدي تلاشي هذا الأثر إلى الضغط على وتيرة النمو.. وهذا التراجع يأتي في ظل بيئة داخلية متباطئة، حيث يعوق ارتفاع انعدام اليقين كلاً من إنفاق الأسر واستثمارات الشركات».

ضغوط تجارية وتحديات تضخمية

من بين أكبر اقتصادات منطقة اليورو، يُرجح أن تسجل ألمانيا أضعف أداء اقتصادي، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق. وفي المقابل، يُتوقع أن تحافظ إسبانيا على وتيرة نمو قدرها 0.6%، بينما تشهد كل من فرنسا وإيطاليا نمواً طفيفاً.

رغم أن هذه المؤشرات ستخضع لمراقبة دقيقة، إلا أن مسار الاقتصاد الأوروبي الموحد، الذي يضم 20 دولة، يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يُجنبه أسوأ السيناريوهات المتعلقة بالرسوم الجمركية التي هدد بها ترامب. وتشير تقارير هذا الأسبوع إلى أن المفاوضات تسير نحو اتفاق يحدد الرسوم الجمركية عند مستوى 15%، وهو ما وصفه رئيس معهد «إيفو» الألماني، كليمنس فويست، بأنه مستوى

22 مليار درهم مكاسب سوقية للأسهم الإماراتية خلال أسبوع

أفضل عرض	أفضل طلب	أجمالي طلب	أخر مفضله	الإغلاق عرض	أجمالي
0.00	0.00	0	3.22	0	1,000
1.90	1.72	16,000	1.93	0	28,161,819
3.44	3.43	20,000	3.43	0	21,221,348
1.87	1.86	85,858	1.87	0	2,477,885
2.30	2.28	13,295	2.30	0	4,569,640
0.00	0.00	0	0.63	0	21,137,306
0.63	0.62	723,024	0.75	0	3,364,993
0.76	0.75	184,026	1.05	0	32,570,325
1.05	1.05	269	0.91	0	0
0.91	0.91	48	0.74	0	0
13.64	13.64	0	0.74	0	0

في ظل تحسن معنويات المستثمرين وتزايد الإقبال على الشراء، اختتمت مؤشرات أسواق المال الإماراتية تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع ملحوظ، يعكس حالة الزخم الإيجابي التي تشهدها الأسواق.

ووفقاً لبيانات التداول، حقق سوق دبي المالي مكاسب بلغت 7 مليارات درهم، وبلغت مكاسب سوق أبوظبي للأوراق المالية 15 مليار درهم، بإجمالي مكاسب بلغت 22 مليار درهم.

وأنتهى سوق دبي المالي تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع بنسبة 0.93 % ليغلق عند مستوى 6150 نقطة، مقارنة بـ6093 نقطة في الأسبوع السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم إلى 1.044 تريليون درهم بنهاية الأسبوع الماضي، مقابل 1.037 تريليون درهم بنهاية الأسبوع السابق، بمكاسب بلغت 7 مليارات درهم.

كما صعد مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.76 % ليغلق عند مستوى 10340 نقطة بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي، مقارنة بـ10261 نقطة في الأسبوع السابق.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.151 تريليون درهم بختام تعاملات الأسبوع الماضي، مقابل 3.136 تريليون درهم بختام تعاملات الأسبوع السابق، بمكاسب بلغت 15 مليار درهم.

النفط ينخفض مع تراجع التفاؤل بشأن اتفاقيات التجارة وارتفاع الدولار



خام غرب تكساس الوسيط ينخفض بأكثر من 1% ليستقر قرب 65 دولارا للبرميل

وستجتمع المجموعة في 3 أغسطس المقبل لاتخاذ قرار بشأن مستويات الإنتاج. يوم الخميس، مُنحت فنزويلا، إحدى الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مهلة إنتاجية بموجب قرار أمريكي بالسماح لشركة "شيفرون" باستئناف ضخ النفط في البلاد.

وكتب محللون في مجموعة «ماكوارى»، بمن فيهم فيكاس دوفيفيدي، في مذكرة: «نتوقع انخفاضاً تدريجياً في أسعار النفط الخام هذا الخريف، مدفوعاً بالتسارع المطرد في تراكم المخزونات، وضعف الأسواق الفعلية، وتراجع دعم هوامش أرباح المصافي، واستمرار انحسار مخاطر العرض الجيوسياسية».

الجمركية قد استقرت تقريباً الآن. ويبلغ معدل الرسوم الجمركية الفعلي في الولايات المتحدة أعلى مستوى له منذ قرن، وفقاً لبعض التقديرات، مما يُشكل تهديداً محتملاً للطلب على الطاقة.

وفي سياق آخر، أشار ترامب إلى أنه لا يعتزم إقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، مما عزز الدولار وجعل السلع المُسغرة بالعملة أقل جاذبية. زيادة المعروض من النفط ظل النفط الخام في حالة استقرار هذا الشهر، ولكنه منخفض هذا العام مع زيادة المعروض من «أوبك+» التي تُفاقم المخاوف من تخمة وشيكة في المعروض.

انخفض سعر النفط مع ارتفاع قيمة الدولار وتراجع الثقة بأن الولايات المتحدة ستتوصل إلى اتفاقيات مع شركائها التجاريين الرئيسيين قبل الموعد النهائي الأسبوع المقبل.

انخفض «خام غرب تكساس الوسيط» بأكثر من 1 % ليستقر قرب 65 دولاراً للبرميل بعد أن صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن لدى الولايات المتحدة فرصة 50-50 لإبرام صفقة تجارية مع أوروبا، على عكس التفاؤل الذي أعرب عنه دبلوماسيو الكتلة هذا الأسبوع.

كما صرّح ترامب بأن معظم معدلات الرسوم

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 24

رقم العدد 412

جريدة إلكترونية كويتية يومية

التحد 2 من صفر 1447 هـ • 27 يوليو 2025 م • السنة الثانية

«موديز» ترفع تصنيف تركيا الائتماني مع تحسن الثقة بالاقتصاد والتزام بالإصلاحات

رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف الديون السيادية طويلة الأجل لتركيا درجة واحدة من B1 إلى Ba3، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن السياسات الاقتصادية الأخيرة ساعدت في استعادة ثقة المستثمرين بالبلد التركية وتعزيز الاستقرار المالي.

ورغم أن التصنيف الجديد لا يزال ضمن المنطقة غير الاستثمارية (speculative grade)، فإن القرار يعكس تحسناً تدريجياً في البيئة الاقتصادية الكلية داخل البلاد.

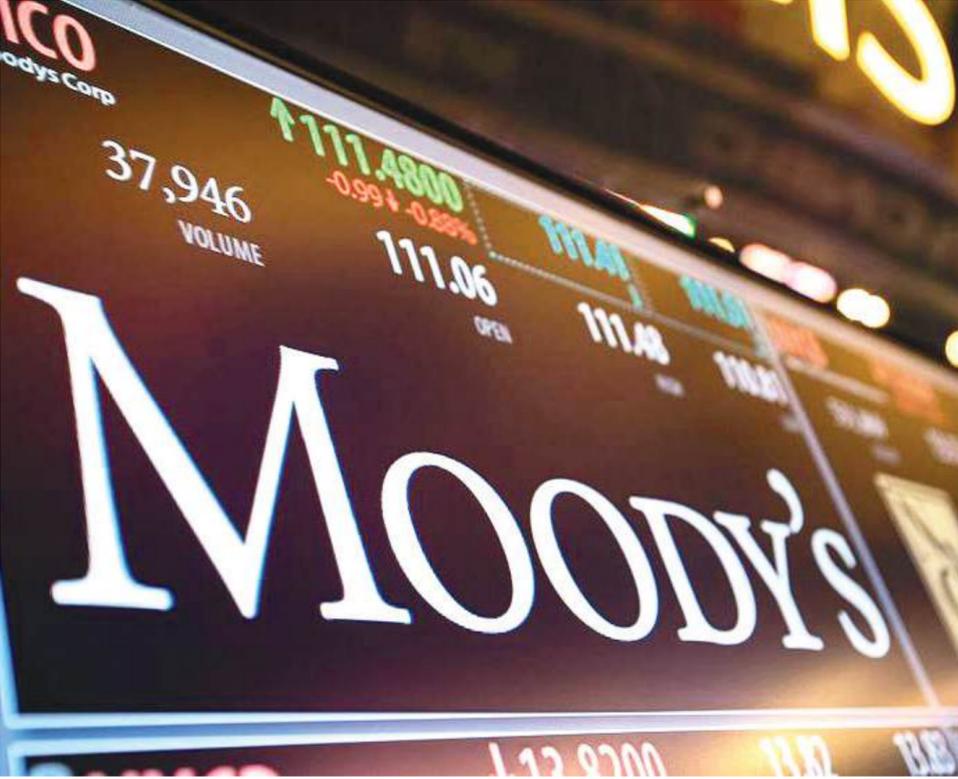
وأشادت موديز بالإجراءات النقدية الصارمة التي يتبناها البنك المركزي التركي، والتي ساهمت في التخفيف من الضغوط التضخمية وتقليص الاختلالات الاقتصادية القائمة.

تشير البيانات الرسمية الصادرة مطلع يوليو إلى تراجع معدل التضخم السنوي إلى 35%، بعد أن كان قد تجاوز حاجز 75% في مايو 2024، ما يعكس تحسناً تدريجياً في الأداء الاقتصادي خلال الأشهر الأخيرة.

وفي خطوة مفاجئة للأسواق، خفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي من 46% إلى 43%، متوقفاً عودة مؤقتة لارتفاع التضخم الشهري خلال يوليو، قبل أن يستأنف انخفاضه التدريجي ليصل إلى 24% بحلول نهاية 2025، ثم 12% بحلول نهاية 2026.

وأكدت موديز أن الإصلاحات الهيكلية التي بدأت الحكومة التركية بتنفيذها، والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على واردات الطاقة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، تسهم في زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية.

لكن في المقابل، نبهت الوكالة إلى أن استمرار انخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية يبقى نقطة ضعف رئيسية في الاقتصاد التركي، ويعرض البلاد لمخاطر محتملة في حال حدوث اضطراب مفاجئ في ميزان المدفوعات.



الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf